التحليل الجغرافي لاختيارات مرتكبي جرائم سرقات المنازل بمحافظة الإسكندرية

د: محمد أحمد محمد السوداني
أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية
كلية الآداب جامعة الاسكندرية
Mohdsodany@gmail.com

الملخص:

إتبعت الدراسة أسلوبًا كميًا لقياس اختيارات أهداف المجرمين مؤكدة علي وظيفة تحليل المسافة، تلك الوظيفة التي يقصد بها أستفادة الجناة المحتملة من قرب المسافة بوصفها أحد المتغيرات المستقلة المؤثرة فى معدلات الجرائم، (Kikuchi,2010,pp.113:144)، ولا تستخدم المسافة هذه في صورتها المطلقة فقط، بل يضاف إلى ذلك وزن هذه المسافات وترجيحها عن طريق الكثير من المتغيرات التي تتمثل في خصائص الوحدات التوزيعية وسكانها، وكذلك التركيب العمريّ للجناة بوصفها عوامل مؤثرة في اتخاذ القرار على ضوء نظرية الاختيار العقلانيّ ويختلف هذا البحث عن الابحاث التي قدمها الباحث في افتراض أن الجناة هم صانعو القرار ذلك القرار القائم على التفكير العقلانيّ المنطقيّ الذي يحاول تعظيم الفوائد وتقليل المخاطر، كما يحاول هذا البحث الوقوف على سبب اختيار الجناه هدفً معينًا داخل وحدة إدارية محددة، ومعرفة الاختيارات البديلة في حالة تعذر تحقيق الاختيار الأول.

إنتهت الدراسة إلي زيادة احتمالية استهداف الجناه الوحدات التوزيعية التي تمتاز بسهولة الوصول والاتصال وَفْق مصفوفة أدنى مسافة؛ إذ أستفاد الجناة من إمكانية الوصول إلى وحدات وسط المحافظة وشرقها؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات جرائم سرقات المنازل بها لأكثر من ٢٠٠ جريمة/ مائة ألف نسمة، وعلى النقيض انخفضت معدلات الجرائم لأقل من مائة جريمة لكل مائة ألف نسمة في الوحدات الواقعة أقصى غرب المحافظة وشمال غربها مثل برج العرب والساحل الشمالي؛ لكونها أكثر وحدات المحافظة معاناة من صعوبة الوصول والاتصال؛ إذ يزيد مجموع أدنى المسافات الفاصلة بينهما وبين بقية وحدات المحافظة التوزيعية عن ٤٠٠ كيلو مترًا.

إنتهت الدراسة إلي زيادة احتمال اختلاف قرارات الجناة بشأن تحديد طول رحلة الجريمة باختلاف تركيبهم العمريّ؛ إذ أثر معيار أدنى مسافة في اختيارات الجناة من صغار السن بنسبة

٦٢.١ % في حين انخفض تأثيره في قرارات كبار إلى ٣٧. %؛ ومن ثم فمعيار أدنى مسافة أقل أهمية في قرارات كبار الجناة.

أظهر تحليل النتائج النهائية للمصفوفات المجمعة وَفْق معيار أدنى مسافة مرجحة إمكانية ترتيب وحدات المحافظة ترتيبًا تنازليًا وَفْق أولوية الاستهداف، كما يمكن تقسيم الوحدات التوزيعية بمنطقة الدراسة ضمن ثلاث مجموعات أساسية، هى: مجموعة الوحدات التوزيعية عالية الاستهداف التي يقل بها إجماليّ المسافات المرجحة عن ٠.٨٤ مليون كم، وتضم وحدات وسط المحافظة والوحدات متوسطة الاستهداف التي تتراوح بها إجماليّ المسافات المرجحة بين ٠.٨٤ إلى أقل من ١.٢٤ مليون كم والوحدات منخفضة الاستهداف التي ترتفع بها إجماليّ المسافات المرجحة عن ١.٢٤ مليون كم، وتضم محافظات غرب المحافظة وشمال غربها

إنتهت الدراسة إلي إمكانية فرز العوامل المدخلة بوصفها متغيرات مستقلة مؤثرة في معدلات الجريمة؛ لتحديد العوامل صاحبة التأثير، واستبعاد العوامل غير المؤثرة؛ حيث بلغ عدد العوامل المؤثرة عشرة عوامل هي نسبة السكان الحاصلين على دخل شهريّ أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه ونسبة السكان الذين ينتمون لأسر تمتلك وحدات سكنية تزيد قيمتها السعرية عن مليون جنيه ، ونسبة السكان الذين قاموا بتغيير محل إقامتهم في أثناء الثلاث سنوات الماضية ونسبة السكان الوافدين، ونسبة السكان المنتمين لأسر تقيم بمنزل منفصل، ونسبة السكان المنتمين لأسر يشارك أفرادها جميعهم في قوة العمل، ونسبة السكان المقيمين بشوارع تعاني من انخفاض مستوى الإضاءة أو انعدامها، ونسبة السكان الذين ينتمون لأسر تقيم بمناطق ذات استخدام أرض مختلطة، أضف إلى ذلك نسبة الجناة الذين نفذوا عمليات سرقة داخل الوحدات التوزيعية التابع لها محل إقامتهم.

حددت الدراسة الوحدات التوزيعية عالية الاستهداف في إحدى عشرة وحدة توزيعية هي رمل أول، ورمل ثانِ وباب شرقي وكرموز وسيدى بشر بحرى وسيدى بشر قبلى والجمرك والسيوف بحرى والسيوف قبلى وسيدي جابر والمندرة، واستطاعت رصد مدى أستفادة الجناة من الخصائص الاقتصادية ومستويات الوصاية ومستويات التفكك الاجتماعيّ المرصودة للوحدات عالية الإستهداف فوفْقاً لمعيار الحالة الاقتصادية أستفاد الجناة المستهدفون وحدات هذه المجموعة من ميزة الدخل المرتفع، وارتفاع نسبة المساكن التي تزيد قيمتها عن مليون جنيه ووَفْقاً لمعيار مستوى الوصاية أستفاد الجناة المستهدفون وحدات هذه المجموعة من ارتفاع نسبة الوحدات المستأجرة، وارتفاع نسبة الأسر التي يعمل أفرادها جميعهم، وفقاً لمعيار التخفي أستفاد الجناة من ميزة ارتفاع

نسبة السكان المقيمين بنطاقات ذات استخدام أرض مختلطة بوصفها مؤشرًا لقدرة الجاني على التخفي (فائدة)، ووَفْقًا معيار محل إقامة الجاني أستفاد الجناة المسهدفون وحدات هذه المجموعة من ميزة إقامتهم بهذه الوحدات وميزة معرفتهم بالأهداف بوصفها نتيجة لوجودها ضمن مساحة الوعي المختصة بهم.

حددت الدراسة الوحدات منخفضة الاستهداف في الساحل الشمالي والعامرية ومينا البصل وبرج العرب وحددت أهم السمات التي جعلت منها وحدات غير مستهدفة (بؤر باردة) ويأتي في مقدمة هذه الخصائص انخفاض مستوى سهولة الوصول والاتصال بينها وبين بقية وحدات المحافظة؛ إذ تحتل جميعها ذيل القائمة في مصفوفة الوصول والاتصال المحسوبة وَفْق معيار أدنى مسافة أضف الي ذلك تمتع أغلب وحدات هذه المجموعة بسمات المجتمع الريفيّ أو البدويّ المغلق؛ الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نسبة أفراد العينة المنتمين لأسر يعمل أفرادها جميعهم إلى أدنى مستوياته على مستوى ووفقاً لمعيار التفكك الاجتماعيّ أستفاد الجناة المستهدفون بعض وحدات تلك المجموعة من ميزة ارتفاع نسبة الحراك السكنيّ المقاسة بواسطة نسبة السكان الذين قاموا بتغيير محل اقامتهم في أثناء السنوات الثلاث الماضية ونسبة السكان، ووَفْقًا لمعيار مستوي الوصاية أستفاد الجناة المستهدفون وحدات تلك المجموعة من ارتفاع نسبة الأسر التي تسكن وحدات سكنية منفصلة ووَفْقًا لمعيار إمكانية التخفي أستفاد الجناة من انخفاض مستوى الإضاءة بوحدات هذه المجموعة

Summary :

The study ended up increasing the possibility of targeting the perpetrators of the distributive units, which are characterized by ease of access and communication, according to the lowest distance matrix, as the perpetrators benefited from reaching the units in the center and east of the governorate, which makes them to rise in the rates of homicide crimes by 200 crimes / one hundred thousand people, and by pure Crime rates for less than a hundred crimes per 100,000 people in the units located in the far west and northwest of the governorate, such as Burj Al Arab and

the northern coast, because they are the most suffering units of the governorate suffering from difficulty in accessing and communicating, as the total of the lowest distance between them and the units of the governorate increases immediately Agricultural for 400 kilometers.

The study ended up increasing the possibility of different perpetrators 'decisions regarding determining the length of the crime trip according to their age structure, as the criterion of the lowest distance affected the choices of the perpetrators from the young by 62.1%, while its impact on the decisions of older persons decreased to 37.%; hence the criterion of the lowest distance is less important In the decisions of the top perpetrators.

Analysis of the final results of the collected matrices according to a criterion of the lowest weighted distance showed the possibility of arranging the governorate units in a descending order according to the priority of targeting. The distributive units in the study area can also be divided into three basic groups: It includes the central units of the governorate and the medium-targeting units in which the total weighted distances range between 0.84 to less than 1.24 million km and the low-targeting units in which the total weighted distances are higher than 1.24 million km, and includes the governorates of West Portfolio and North West

The study identified the most important features of the highly targeted distributive units and how the perpetrators

benefited from those features. According to the economic status criterion, the targeted perpetrators benefited from the units of this group from the high-income advantage, and the high percentage of housing units that exceeded one million pounds. Percentage of rented units, and high percentage of families whose members all work according to the disguise standard Benefit), and according to the perpetrator's residence criterion, the targeted perpetrators of this group benefited from the advantage of residing in these units and the advantage of their knowledge of the goals as a result of their being within their respective awareness space.

The study identified the most important features of the low-targeting units that made them non-target units and comes at the forefront of these characteristics the low level of accessibility and communication between them and the rest of the governorate units, as they all occupy the bottom of the list in the calculated access and communication matrix according to the minimum distance standard Add to that enjoy most of these units The group has the characteristics of the closed rural or nomadic community, which has resulted in a decrease in the percentage of sample members belonging to families whose members all work to its lowest level and according to the criterion of social disintegration. The targeted perpetrators benefited some units of that group from the ART advantage So, the percentage of the population movement measured by the percentage of the population who changed their place of residence during the past three

years and the percentage of the population, and according to the criterion of guardianship level, the targeted perpetrators benefited from the units of that group from the high percentage of families that live in separate housing units, and according to the criterion of disguise, the perpetrators benefited from the low level Lighting in units of this group.

المقدمة:

اتخذت دراسات التحليل المكانيّ للجريمة عدة اتجاهات رئيسية، فمنها من اهتم بتحليل خصائص الوحدات الإدارية الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية فى محاولة لتحديد خصائص الوحدات الإدارية التي تعاني من معدلات الجريمة المرتفعة بوصفها بؤر الجريمة الساخنة (Paul Bernasco ,2005,p.300)، وقد لاقى هذا الاتجاه الإقبال الشديد من دارسي جغرافية الجريمة؛ بسبب تطور نظم المعلومات الجغرافية جنبًا إلى جنب مع تطور النماذج الإحصائية المناسبة لعمليات التحليل المكانيّ مثل: نماذج الانحدار المكانيّ ونماذج الانحدار الموزون (Cahill and Gordon,2007pp.174:193) وقد أهمل ذلك الاتجاه خصائص الجناة سواأ الديموغرافية أم الاقتصادية أم الاجتماعية وهناك اتجاه آخر من دراسات التحليل المكانيّ اهتم بالكشف عن العوامل المؤثرة في عملية صنع قرارات الجناة؛ اعتمادًا على نظرية الاختيار العقلانيّ التي تنص على أن التوزيع والتركز غير العشوائيّ للجرائم مرتبط ارتباطًا وثيقًا بتوزيع الفرص(الأهداف) المتاحة؛ ومن ثم فإن اختيار المجرم الهدف هو اختيار قائم على الدراسة، أو بمعنى أدق على الاختيار العقلانيّ اللازم لاتخاذ قرار ارتكاب الجريمة بعد المفاضلة بين المخاطر والمكاسب المحتملة (Bernasco, Paul ,2005,p.301).

وهناك دراسات اهتمت بالمسافة التي يقطعها الجاني لارتكاب الجريمة تحت مسمى الرحلة إلى الجريمة وأنجزت هذه الدراسات معظم أعمالها؛ اعتمادًا على تقسيم إقليم الدراسة إلى أماكن جاذبة للجرائم وأماكن أخرى مصدرة وكان الاعتماد المطلق على المسافة التي يقطعها الجانى بوصفها متغيرًا وحيدًا مؤثرًا في تحديد مناطق الجذب، أضف إلى ذلك بعض المتغيرات الفرعية ويأتي في مقدمتها خصائص الجناة كالتركيب النوعيّ والعرقيّ والعمريّ والحالة الاقتصادية والحالة التعليمية

والاجتماعية من دون النظر إلى خصائص الوحدات الإدارية. وانبثق من هذه الفئة مجموعة من الدراسات التي تتناول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأماكن التي يعيش فيها الجناة بوصفها أماكن مصدرة للجريمة (Crow,2000,pp.99:115).

يتضح من العرض السابق أن كل اتجاه من هذه الاتجاهات قد غاب عنه دراسة بعض المتغيرات التي قد تغير من مسار الجريمة كمًا ونوعًا، لذلك تأتي هذه الدراسة في محاولة للربط بين جميع الاتجاهات، ففي المقام الأول تحاول الدراسة تحديد مناطق تصدير الجريمة ومناطق الجذب اعتمادًا على معيار أدنى مسافة ثم تنتقل – بعد ذلك – إلى بيان أهمية الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمناطق الجذب مرة في صورتها المطلقة وأخرى عند استخدامها بوصفها أوزانًا مرجحة لمعيار أدنى مسافة يضاف إلى ذلك محاولة تحديد الفروق بين اختيارات الجناة باختلاف أحد الخصائص الديموغرافية المهمة الا وهو التركيب العمريّ، ذلك كله في سياق متكامل بهدف الخروج بترتيب للمناطق المستهدفة وَفْق أولوية الاستهداف من الأعلى إلى الأقل مع بيان أسباب احتمالية الاستهداف المرتفع، وكذلك المنخفض وَفْق نظرية الاختيار العقلانيّ، تلك النظرية التي تعتمد على إمكانية التنبؤ بظاهرة الجريمة بوصفها سلوكًا بشريًا يعتمد على الاختيارات العقلية من خلال تقييم المخاطر والفوائد المحتملة من ارتكاب الجانى للجريمة إذ يقوم الجناة بالمقارنة بين المخاطر والفوائد المحتملة؛ ومن ثم يمكن بعدها اتخاذ القرار بالتنفيذ أو عدم التنفيذ، فعلى سبيل المثال قد يكون ارتكاب الجريمة ضد أهدْاف قريبة من منزل الجاني فائدة للأستفادة من قرب المسافة، أضف إلى ذلك معرفة الجاني بمنطقة إقامته تحت مفهوم اتساع مساحة الوعي وإدراك المخاطر لهذه المنطقة (Kikuchi,2010,pp.113:144) ولكن قد يكون خطر القبض عليه، لكونه محل شك من رجال الشرطة، فهو شخص معروف لديهم بسجله الإجراميّ المتخصص في هذا النوع من الجرائم مخاطرة، وبذلك قد يتخذ الجاني قرارًا بعدم تنفيذ جريمته والتفكير في هدف آخر يَحْمِلُ معدلات خطورة أقل (Bernasco and Floor, 2003,pp.981:1002).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن اختيار الجناة الأهداف بطريقة منطقية لن يكون متكامل الأركان، فغالبًا لا يضع الجناة في اعتبارهم العوامل جميعها المؤثرة ذات الصلة المباشرة كتوقيت ارتكاب الجريمة والمكان والطريقة وخطر القبض عليه والمكاسب النقدية جنبًا إلى جنب مع غيرها من العوامل غير المباشرة كغياب الجاني عن الوعي؛ بسبب تناول المواد المخدرة أو غيرها؛ الأمر الذي قد يترتب عليه اتخاذ قرارات غير ناضجة وإن كانت تلك القرارات سوف تتأثر ببعض خصائص

الجناة، وعلى رأسها : التركيب العمريّ، فقد يتسم قرار الجناة صغار السن بالتهور ونقص الخبرة على العكس من الجناة كبار السن أصحاب الخبرة الناتجة من تكرار ارتكاب الجريمة لعدة مرات، وخبرة القبض عليه والحبس وما إلى ذلك وغيرها من الخبرات الحياتية المؤثرة فى اتخاذ القرار كانعدام المسئولية أو انخفاض مساحة وعي الجناة من الشباب بالبيئة المحيطة .(Kikuchi,2010,pp.113:144).

منطقة الدراسة:

تقع محافظة الإسكندرية على الساحل الشماليّ الغربيّ لمصر ؛ إذ تمتد بين دائرتي عرض ٤٢ ً ١٩ ً ٣١ْ و ٣٣ ً ٥٠ ً ٣١ْ شمالًا ، وخطي طول ٣٠ ً ٢٥ ً ٢٨ْ و ١٢ ً ٠٤ ً ٢٩ْ شرقًا ، ويحدها شمالًا البحر المتوسط وشرقًا وجنوبًا محافظة البحيرة وغربًا محافظة مطروح، وتمتد سواحلها بطول ثلاثة وثمانين كيلومترًا تقريبًا بين خليج أبي قير شرقًا والكيلو ٦٦ على طريق الإسكندرية/ مطروح غربًا، وتقدر مساحة الإسكندرية بنحو ٢٨٣٣,٧٧ كم٢ بما يعادل ٦٧٤,٤ فدان تمثل ٠,٢٧% من إجماليّ مساحة الجمهورية، وتمثل الإسكندرية ١,٢٦% من جملة مساحة إقليم الإسكندرية التخطيطيّ الذي يضم الإسكندرية والبحيرة ومطروح، وَتقدْر المساحة المأهولة بالمحافظة بنحو ٣٧,٢% من جملة مساحتها الكلية، ويبلغ عدد سكانها ٥,١ مليون نسمة وفق بيانات تعداد السكان عام ٢٠١٧، وهي بذلك تمثل نحو ٥,٥% من جملة سكان جمهورية مصر العربية، وتقسم المحافظة إداريًا إلى تسعة أحياء تضم تسعة عشرًا قسمًا إداريًا وتضم ١٣٥ شياخة. (ديوان عام محافظة الإسكندرية، ٢٠١٧، ٣).

بلغ عدد جرائم سرقات المنازل المسجلة بمحافظة الإسكندرية فى أثناء الفترة: ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ م ٩٤٠٧ جريمة تمثل ١٧% من جملة الجرائم المسجلة على مستوى الجمهورية إذ تحتل الإسكندرية المرتبة الثالثة على مستوى الجمهورية في أعداد جرائم سرقات المنازل يسبقها في المرتبة الأولى محافظة القاهرة بنسبة ٤١% ثم محافظة الجيزة بنسبة ٢٩% في المرتبة الثانية، وَيَلْحَظ من تتبع توقيت ارتكاب جرائم سرقات المنازل أن ٤٧% منها ارتكبت نهارًا واستهدفت منازل خالية في حين أن ٥٣% منها ارتكبت ليلًا واستهدف مساكن خالية والنسبة الأعلى منها وقعت في أثناء أشهر سبتمبر(٩%)، وأغسطس (٨,٩%)، ويوليو (٨,٧%) وأقل الشهور شهر ديسمبر (٧%).

تبين أن معظم مرتكبي تلك الجرائم من الذكور بنسبة ٨٤% في حين لم يَتَخطَّ نصيب الإناث ١٦% ، كما يلحظ أن أكثر الفئاتُ العمرية ارتكابًا ذلك النوع من الجرائم هي الفئة من ٢٠ – ٣٠ سنة بنسبة ٥٠% من مجموع الجناة الذين قبض عليهم، يليها فئة السن من ٣٠ إلى ٤٠ سنة بنسبة ٣٠% في حين كانت أقل الفئات النسبية إسهامًا هي الفئة التي يزيد عمرها عن ٥٠ سنة، إذ لم تتعد نسبتهم ٣%، وتعد فئة العاطلين من أكثر الفئات اسهامًا فى ذلك النوع من الجرائم إذ بلغت نسبة مشاركتهم ٤٢%، يليهم فئة العمال والحرفيين بنسبة ١٢% في حين كانت أقل الفئات ارتكابًا تلك الجرائم هم فئة رجال القوات المسلحة ومجنديها (٠,٠٥%)، كما يُلْحظ ارتفاع مساهمة من يقرأون ويكتبون من دون مؤهل إلى ٦٣% يليهم فئة الأميين بنسبة ٢٤% وانخفضت لأقل من ١% لأصحاب التعليم العالى.

وتنوعت المسروقات بين نقود بنسبة ٣٥% وجواهر بنسبة ٢١% وأثاث وبضائع بنسبة ١١% وتلفونات محمولة بنسبة ٣% وملابس ٠,٠٨% (تقارير الأمن العام، ٢٠١٧:٢٠١٢ م)

شكل رقم (١) التقسيم الاداري لمحافظة الاسكندرية عام ٢٠١٧ م

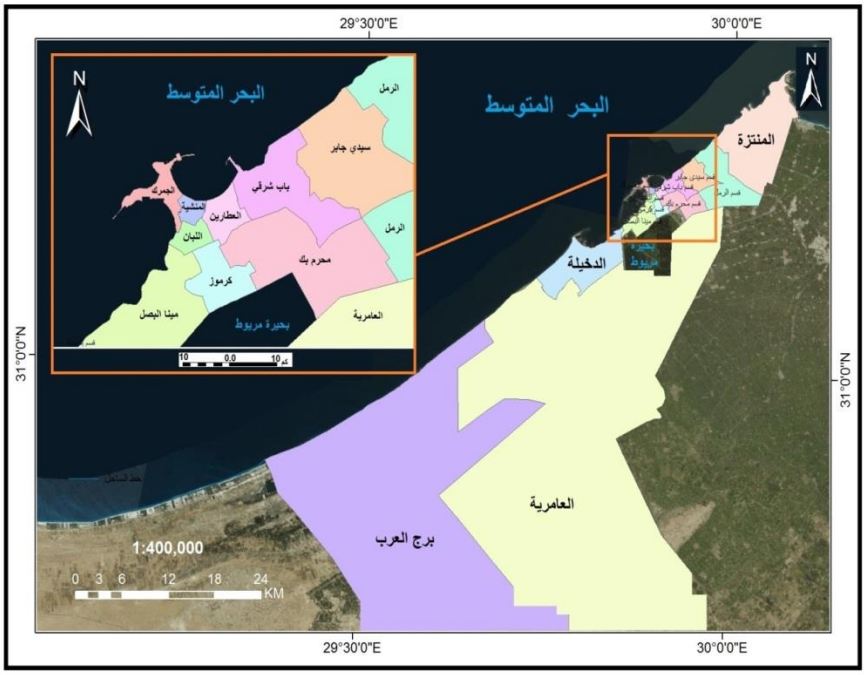

المصدر: الخريطة من تصميم الباحث باستخدام برنامجي Google Earth ، Arc Map

مشكلة البحث:

تحاول الدراسة الدمج بين المسارات البحثية المنفصلة التي سبق عرضها في مقدمة البحث متبعة أسلوبًا كميًا؛ لقياس اختيارات أهداف المجرمين مؤكدة علي وظيفة تحليل المسافة، تلك الوظيفة التي يقصد بها أستفادة الجناة المحتملة من قرب المسافة بوصفها أحد المتغيرات المستقلة المؤثرة فى معدلات الجرائم، (Kikuchi,2010,pp.113:144)، ولا تستخدم المسافة هذه في صورتها المطلقة فقط، بل يضاف إلى ذلك وزن هذه المسافات وترجيحها عن طريق الكثير من المتغيرات التي تتمثل في خصائص الوحدات التوزيعية وسكانها، وكذلك التركيب العمريّ للجناة بوصفها عوامل مؤثرة في اتخاذ القرار على ضوء نظرية الاختيار العقلانيّ ويختلف هذا البحث عن الابحاث التي قدمها الباحث في افتراض أن الجناة هم صانعو القرار ذلك القرار القائم على التفكير العقلانيّ المنطقيّ الذي يحاول تعظيم الفوائد وتقليل المخاطر، كما يحاول هذا البحث الوقوف على سبب اختيار الجناه هدفً معينًا داخل وحدة إدارية محددة، ومعرفة الاختيارات البديلة في حالة تعذر تحقيق الاختيار الأول.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الاهداف الآتية

١ – تحديد الوحدات التوزيعية صاحبة احتمالات الاستهداف المرتفعة من قبل سارقي المنازل، اعتمادًا على معيار أدنى مسافة بوصفه معيارًا مطلقًا للحكم على مفهوم الرحلة إلى الجريمة.

٢ – تحديد الوحدات التوزيعية صاحبة احتمالات الاستهداف المرتفعة؛ اعتمادًا على مصفوفة أدنى مسافة مرجحة بعدد من خصائص الوحدات التوزيعية وسكانها، والنظر إلى مدى تأثير هذه العناصر مرة في صورتها المطلقة وأخرى عن طريق استخدامها بوصفها أوزانًا مرجحة لمصفوفة أدنى مسافة.

والهدفان كالاهما يحاولان التوصل إلى الاجابة عن سؤال مهم مضمونه: هل تتبع اتجاهات جريمة سرقة المنازل داخل مناطق الدراسة الإطار النظريّ لنظرية الاختيار العقلانيّ.

الدراسات السابقة:

أولًا – دراسات باللغة العربية:

– دراسة الزينى في عام ٢٠١٤ بعنوان الأبعاد المكانية والجغرافية للجريمة في المملكة العربية السعودية، والتي استطاع عن طريقها تحليل العوامل المكانية التى يمكن أن تفسر حدوث بعض

أنماط الجرائم ولاسيما جرائم سرقات المنازل والسطو المسلح، اعتمادًا على بيانات الجريمة الصادرة من وزارة الداخلية السعودية والتي أظهرت أن أعلى معدلات للجريمة تقع فى منطقة الحدود الشمالية ومنطقة جازان؛ بسبب الظروف المكانية التى تتميز بها تلك النطاقات (الزيني، ٢٠١٤).

– دراسة الطاهر في عام ٢٠١٤ بعنوان الأبعاد المكانية للجريمة في ولاية جنوب كردفان من السودان؛ إذ تناول التحليل المكانيّ لجرائم السطو والسرقة ومحاولة التوصل إلى أهم العوامل المؤثرة في اتجاهات هذه الجرائم وعلاقتها بالمشكلات اليومية وخصائص السكان الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

– دراسة الحارثى فى عام ٢٠١٣ بعنوان الخصائص المكانية لمواقع الجرائم الإرهابية فى المملكة العربية السعودية وهي دراسة تطبيقية على مدينة الرياض؛ إذ استخدم الباحث برامج نظم المعلومات الجغرافية في التحليل المكانيّ لهذا النوع من الجرائم، بهدف رصد علاقته بكثافة السكان وعدد مراكز الخدمات الأمنية ومساحة الأحياء، وتوصل عن طريق هذه الدراسة إلى أن هذه الجرائم تستهدف الأحياء ذات معدلات الكثافة السكانية المرتفعة والتى يرتفع بها أعداد مراكز الخدمات الأمنية من دون الاهتمام بمساحة تلك الأحياء.

– دراسة حسونة فى عام ٢٠٠٥ عن جغرافية الجريمة في محافظة الإسكندرية، تلك الدراسة التي تتناول عن طريقها عدة موضوعات ولعل أهمها: مفهوم الرحلة إلى الجريمة والعوامل المؤثرة فيها — ويعيب تلك الدراسة عدم الرصد الكميّ لرحلة الجريمة؛ إذ اقتصرت مناقشته على المفاهيم النظرية فقط.

(دراسة عسيرى، فى ٢٠٠٤م) بعنوان: "دور التصميم العمرانيّ للمناطق السكنية فى الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الأمن، وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين أسلوب التصميم العمرانيّ والمعماريّ وجرائم سرقة المساكن أحياء منطقة الدراسة، كما تناولت الدراسة تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى سرقات المساكن، وأوصت الدراسة بمراعاة الناحية الأمنية حين تصميم الأحياء السكنية، وتفعيل دور سكان الأحياء؛ للمشاركة في المحافظة على الأمن.

– دراسة جابر فى عام ٢٠٠٢ بعنوان مسرح الجريمة، منظور جغرافيّ لدعم دور الشرطة في مكافحة الجريمة والتى حاول عن طريقها توضيح أهمية دراسة الجريمة ضمن منهج بيئيّ على أن يُهْتَمَّ بالأبعاد المكانية لمواقع الجرائم؛ لما لها من تأثير في الجريمة كمًا ونوعًا ووجهت هذه الدراسة اهتمامًا خاصًا بإدراك الجناة الأبعاد المكانية لمسرح الجريمة وهو ما ناقشه البحث الذي مابين أيدينا تحت مفهوم مساحة الوعي المختصة بالجناة.

ثانيًا: دراسات باللغات الأجنبية:

قدم Kumar and Chandrasekar في عام ٢٠١١ دراسة تناولا عبرها التحليل المكانيّ الزمانيّ لتكرار السطو على المنازل السكنية في مدينة شيناي بالهند، وهدفت الدراسة إلى الجمع بين النمط المكانيّ والزمانيّ لتكرار جرائم السطو على المنازل السكنية؛ ومن ثم تفسير الخريطة المكانية الزمنية عن طريق تحليل بيانات شرطة مدينة شيناى اعتبارًا من كانون – يناير ٢٠٠٥ م إلى كانون الأول – ديسمبر ٢٠٠٨ م، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تركز جرائم السطو السكنيّ فى الجزء الجنوبيّ من المدينة؛ إذ بلغ مجموع الجرائم بها ١,٢٣٥ جريمة، كما بلغ عدد المواقع التي تكررت بها جرائم السطو السكنيّ ٧٠١ موقع، وهو ما شكل نحو (٥٦,٧%)، فى حين بلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة من جرائم السطو ٧٦٢ وحدة، كذلك اتضح أن غالبية جرائم السطو السكنيّ في جنوب مدينة شيناى وقعت في أثناء ساعات العمل لا سيما فى فترة ما بعد الظهيرة من الساعة ١٢ – ٥ مساءً.

قدم Kikuchi في عام ٢٠١٠ دراسة عن كيفية اختيار سارقي المنازل الأهداف باستخدام بيانات الجناة المعتقلين عن طريق سلسلة من الفرضيات التي تعتمد على نظريتي الفوضى الاجتماعية والأنشطة الروتينية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجناة غالبًا ما يستهدفون الأحياء ذات مستويات الحماية المنخفضة، وكذلك الأحياء التى تمتاز بوجود نسبة عالية من الوحدات السكنية المنفصلة ولا سيما ذات الطابق الواحد؛ وذلك لسهولة دخول تلك المنازل، كما توصلت إلى أن التركيب العرقيّ من أهم العوامل المؤثرة في رفع معدلات الجريمة. واستهداف أحياء محددة حيث غالبًا ما يستهدف الجناة الأحياء التي تتسم بالتنافر فى التركيب العرقيّ غير متأثرين فى ذلك بالبعد المكانيّ (المسافة) عن موقع ارتكاب الجريمة وغيرها من العوامل المحفزة على اختيار أحياء محددة.

قدم Bernasco وآخرون في عام ٢٠٠٥ دراسة عن أسلوب الاختيار العقلانيّ الذي يتبعه الجناة في اختيار الضحايا واختيار مواقع ارتكاب الجريمة، وذلك عن طريق التطبيق على بيانات ٥٤٨ جريمة سطو ارتكبها ٢٩٠ لصًا في مدينة لاهاى بهولندا؛ إذ لأوضح أن لصوص المنازل غالبًا ما يستهدفون المناطق الثرية قليلة الحراسة، كما اشار إلى احتمالية تزايد معدلات الخطر بمناطق إقامة الجناة بسبب اتساع مساحة الوعى لدى الجناة بتلك المواقع ولا سيما إذا كانت تلك المواقع تتصف بعدم التجانس العرقيّ والتدني الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

قدم Malczewski وآخرون في عام ٢٠٠٥ دراسة تهدف إلى رصد علاقة الارتباط بين جرائم السطو على المنازل والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان فى اونتاريو – لندن – وذلك عن طريق استخدام نموذج الانحدار العالميّ والمحلي لموران، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين مستوى خطر جرائم السطو على المنازل والقيمة السعرية للمنازل ونسبة السكان المقيمين بالمساكن الحكومية.

قدم Hipp وآخرون في عام ٢٠٠٤ دراسة عن محاولة تفسير التغير الموسميّ في معدلات الجريمة على ضوء نظرية تباين الفرص وفق ما أطلقوا عليه جرائم الفرص وجرائم الانفعالات، واعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار الخطيّ في التنبؤ بمستقبل الجريمة في منطقة الدراسة في أثناء ثلاث سنوات قادمة، وقدمت الدراسة عرضًا وافيًا لتأثر معدلات الجريمة بنظرية الأنشطة الروتينية مع التطبيق على ٨٤٦٠ جريمة مسجلة في أثناء الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢.

قدم كل من Batagi and Wonkoh في عام ٢٠٠٣ دراسة عن إمكانية استخدام نماذج الانحدار في تحديد العلاقات بين ظاهرة الجريمة وغيرها من العوامل صاحبة التأثير، أضف إلى ذلك إمكانية الاعتماد على تلك النماذج في عمليات التنبؤ.

قدم كل من Bernasco and Floor في عام ٢٠٠٢ دراسة عن دور التباين فى توزيع الفرص وإمكانية الوصول إلى الأهداف في رفع معدلات جرائم السطو على المساكن في الأحياء الحضرية مع التطبيق على عدد ٨٩ منطقة سكنية في مدينة لاهاى بهولندا مع الربط بين معدلات الجريمة المرتفعة ونظرية الاختيار العقلانيّ.

قدم Crow في عام ٢٠٠٠ دراسته عن دور التصميم البيئيّ في مكافحة الجريمة، إذ حدد الباحث مجموعة من المعايير الأساسية، مثل المراقبة الطبيعية والمراقبة الصناعية وأساليب حماية المساكن، ودرس في أثناء تلك المعايير نحو ٣٦ عاملًا ثانويًا واستطاع عن طريق تلك الدراسة رصد العلاقة بين بعض العوامل التي قد تؤدي إلى خفض معدلات الجريمة مع بيان فرق تأثير تلك العوامل مع اختلاف بيئة المكان، كما أشار في أثناء دراسته إلى مفهوم الرحلة للجريمة بين مناطق تصدير الجناة والمناطق الجاذبة.

قدم McNulty وآخرون في عام ٢٠٠٠ دراسة عن العلاقة بين التركيب العرقيّ ومعدلات الجرائم في مناطق الإسكان العام؛ إذ حاولت الدراسة الربط بين مناطق معدلات الجريمة المرتفعة ومناطق عدم التجانس العرقيّ في زمام الإسكان العام، ورصدت الدراسة انخفاض معدلات الجريمة، بسببين: أولهما التجانس العرقيّ والثاني تشتت المسافات وتباعدها بين مناطق الإسكان العام

والعكس صحيح، واعتمدت هذه الدراسة على بيانات الشرطة لعدد من الجرائم المسجلة في أثناء الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ بأتلانتا.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

١ –اعتمدت الدراسة الحالية في قياس إمكانية الوصول على مصفوفة أدنى مسافة إقليدية، وكذلك مصفوفات أدنى مسافة مرجحة بواسطة الكثير من خصائص الوحدات التوزيعية وسكانها.

٢ – اعتمدت الدراسة الحالية على تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية في محاولة لتجنب أخطاء الحسابات التي قد تتعرض لها طرق تحليل الانحدار الأخرى.

٣ – اعتمدت الدراسة الحالية على وحدات توزيعية متساوية في أعداد سكانها، وهي نتاج بحث سابق قام به الباحث؛ بهدف تكوين وحدات ذات أحجام سكنية كبيرة ومتساوية نسبيًا يسهل معها إجراء المقارنات، ويمكن اختيار حجم العينة المناسب وَفْق معدلات الجريمة المحسوبة بها دون أدنى مبالغة في أحجام العينات المختارة؛ لأنها لن تعطي بؤرًا مكانية زائفة.

٤ – اعتمدت الدراسة الحالية على العمل الميدانيّ الذي ساعد على جمع بيانات أكثر واقعية عن طريق التعامل المباشر مع مجتمع الدراسة.

مناهج الدراسة وأساليبها:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعيّ الهادف إلى رصد سلوك الجناه وإمكانية التنبؤ به عن طريق تحديد عوامل الجذب التي تجعل من بعض الوحدات التوزيعية مناطق جذب؛ لما يتوافر بها من خصائص وسمات، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ لتحليل البيانات والإحصاءات ونتائج الدراسة الميدانية في محاولة اكتشاف العلاقات الموجودة بين المتغيرات صاحبة الصلة مستعينًا في ذلك بالأسلوب الكميّ المتمثل في استخدام مصفوفة إمكانية الوصول والاتصال وَفْق أدنى مسافة وكذلك مصفوفات أدنى مسافة وهي المرجحة بالعوامل الجغرافية قيد البحث، واستخدام تحليل الانحدار، وفيما يأتي عرض مبسط للأساليب المستخدمة.

١ – مصفوفة سهولة الوصول والاتصال:

اعتمدت الدراسة على تحديد النقطة المركزية لكل وحدة توزيعية من وحدات منطقة الدراسة باستخدام أدوات التحليل المرفقة ببرنامج Arc map الإصدار رقم (١٠.١.٧) وَعُدّت هذه النقاط المركزية بمنزلة عقد حُدِّدَت إحداثياتها كما حُسبَت المسافة الإقليدية الفاصلة بين تلك النقاط المركزية؛ اعتمادًا على الجذر التربيعيّ لمربع فروق الإحداثيات.

تعتمد الطريقة التطبيقية لقياس سهولة الوصول والاتصال بين عقد الشبكة على بناء مصفوفة يوضع على محوريها الأفقيّ والرأسيّ أسماء العقد قيد الدراسة (محمد إبراهيم رمضان، ٢٠١٤، ص ١٣٥: ١٤٠)، وقد عدّت الدراسة أن عقد الشبكة هي النقاط المركزية الواقعة بزمام الوحدات التوزيعية وأخذت كل عقدة اسم الوحدة التوزيعية التابعة، أما المسافات الفاصلة بينها فهي الوصلات المكملة للشبكة، واعتمد حساب مصفوفة سهولة الوصول والاتصال على عدة متغيرات يأتي في مقدمتها أدنى مسافة، ويقوم هذا القياس على أساس أنه إذا تساوت الظروف المختصة بجميع العقد فإن العلاقة بين سهولة الوصول والاتصال بين هذه العقد من ناحية والمسافة (طول الوصلة) من ناحية آخرى هي علاقة عكسية، أى: أن العقدة الأسهل اتصالًا ببقية العقد هي العقد التي ترتبط بالعقد الأخرى بأقل مسافات؛ ومن ثم يكون مجموع المسافات بين تلك العقدة وبقية العقد أقل من مجموع المسافات بين هذه العقدة وأية عقدة أخرى في الشبكة، وعن طريق تكوين مصفوفة تسجل بها أدنى مسافة وصول بين كل عقدة وغيرها من عقد الشبكية يمكن الحصول على مجموع المسافات أمام كل عقدة؛ ومن ثم وضع ترتيب هرميّ لهذه العقد تحتل فيه العقدة ذات مجموع المسافات الأقل المرئية الأولى؛ لكونها أسهل العقد وصولًا و اتصالًا ببقية عقد الشبكة.

كما اعتمدت الدراسة على قياس سهولة الوصول وَفْق معيارلمعيار أدنى مسافة مرجحة، وهنا قام الباحث بحساب ١٣مصفوفة رُجِّحَتْ عن طريقها المسافات الدنيا بالكثير من الخصائص المختصة بالوحدات التوزيعية وسكانها، فعلى سبيل المثال في محاولة لرصد إمكانية أستفادة الجناه من استهداف الوحدات التوزيعية القريبة من محل إقامتهم والتى تزداد بها نسبة الوحدات السكنية المفروشة والمغلقة بوصفها معيارًا للفائدة، فالبطبع لن تتساوى العقد بوصفها ممثلًا للوحدات الإدارية في نسبة الوحدات المغلقة الموجودة بزمام كُلٍّ منها، ولن تتساوى العقد فيما بينها أيضًا باتصالها ببقية عقد الشبكة وَفْق معيار أدنى مسافة؛ ومن ثم لابد من تحديد مصفوفة مسافة جديدة تعرف بمصفوفة المسافة الموزونة بقيم العامل المضاف (نسبة الوحدات المفروشة والمغلقة بكل وحدة إدارية).

ومن المفترض أن يعتمد الحساب على ضرب قيمة أدنى مسافة التي حُصِلَ عليها في مصفوفة أدنى مسافة في وزن معين ممثل في نسبة الوحدات المغلقة؛ ولتحقيق درجة أعلى من الدقة لم يقم الباحث بضرب قيم المسافات الدنيا في النسبة بشكل مباشر، ولكن فُضِّل أن يتبع فكرة الوسط الجغرافيّ المرجح، فلكل نقطة مركزية (عقدة) زوج من الإحداثيات أحدهما إحداثيّ سينيّ والآخر

إحداثيّ صاديّ لذلك اعتمدت الحسابات على ترجيح تلك المواقع قبل بداءة العمل عن طريق ضرب قيمة الإحداثيّ السينيّ في نسبة الوحدات المفروشة والمغلقة داخل الوحدة التوزيعية، ويكرر العمل بالنسبة للإحداثيّ الصادى؛ ليكون الناتج النهائيّ زوجًا من الإحداثيات الجغرافية المرجحة بنسب المتغير المضاف قبل بداءة الحسابات، ثم نقوم بتنفيذ العمليات الحسابية نفسها المتبعة في أثناء مراحل العمل بمصفوفة أدنى مسافة؛ للحصول على النتائج النهائية، ويكرر العمل فيما يختص ببقية المتغيرات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن العمليات الحسابية جميعها قد نُفِّذَت باستخدام برنامج IBM spss.v.23.

٢ – الانحدار الخطي:

الانحدار االخطي كغيره من معاملات الانحدار يعطي الكثير من النتائج المضافة إلى قيمة ثوابت خط الانحدار كقيمة اختيار (ف) التى استغلتها الدراسة في تحديد إمكانية قبول فرض العدم الذي ينص على أن المتغيرين مستقلان ولا تجمعهما علاقة ارتباط أو قبول الفرض البديل الذي ينص على أن المتغيرين مترابطان (Hipp , et al, 2004,pp.1333:1372)؛ وذلك اعتمادًا على قيمة الدلالة الصفرية التي يحددها مستوى الثقة المحدد في أثناء العمليات الحسابية البالغ ٩٥% بمعنى: أن قيمة الدالة الصفرية المؤهلة لقبول فرض العدم (لا يوجد علاقة بين المتغيرات) تساوي: ٠,٠٥، لذا إذا أظهرت نتائج تحليل الاختيار أن مستوى الدلالة يقل عن ٠,٠٥ فذلك يعني: أن المتغير التابع (معدلات جرائم سرقات المنازل يرتبط بالمتغير المستقل، وليكن نسبة الوحدات السكنية المغلقة) ويمكن التعمق في دراسة المتغير، والعكس صحيح

وقد اتخذ هذا الاختيار بوصفه معيارًا لفرز المتغيرات المدخلة والبالغ عددها ثلاثة عشر متغيرًا بهدف الحصول على المتغيرات صاحبة التأثير في معدلات الجريمة.

بيانات الدراسة:

خريطة الأساس:

فضلت الدراسة عدم الاعتماد على خريطة التقسيم الإداريّ الرسمية لمحافظة الإسكندرية التي تقسم عن طريقها المحافظة إلى ١٣٥ شياخة تتباين فيما بينها بشكل واضح في أعداد السكان؛ لذلك اعتمدت على الخريطة رقم (٢) تلك الخريطة التي تمثل نتاج دراسة قام بها الباحث عام ٢٠١٨ م عن فؤائد استحداث وحدات توزيعية متساوية نسبياً في اعداد السكان في الوصول إلى نتائج أفضل حين إجراء المقارنات (ولا سيما حين الاعتماد على معدلات الجريمة) أضف إلى

ذلك أن تساوي عدد السكان سوف يساعد على تجنب المشكلات المتعلقة بتحليل الانحدار، مثل: انتهاك التباين في الخطأ وانتهاك افتراض التوزيع العادل للخطأ المعياريّ، تلك الخريطة التي دمجت شياخات المحافظة البالغ عددها ١٣٥ شياخة في تسع عشرة وحدة توزيعية بمتوسط عدد سكان ٢٧١,٦ ألف نسمة وبانحراف معياريّ ١٨,٢ ألف نسمة؛ إذ ضمت أقل الوحدات المستحدثة ٢٣٩,٢ ألف نسمة، وارتفع نصيب أكبرها إلى ٢٩٧,٨ ألف نسمة، واعتمد الدمج على فكرتي التجانس والتوافق المكانيّ، التجانس الذي تحقق عن طريق التساوي النسبيّ في أعداد السكان والتوافق المكانيّ الذي تحقق عن طريق ضم الوحدات الأقرب مكانيًا والتي تتشابه فيها البيئة الجغرافية وَفْق نمط العمران (محمد السوداني، ٢٠١٨، ص ١٣) .

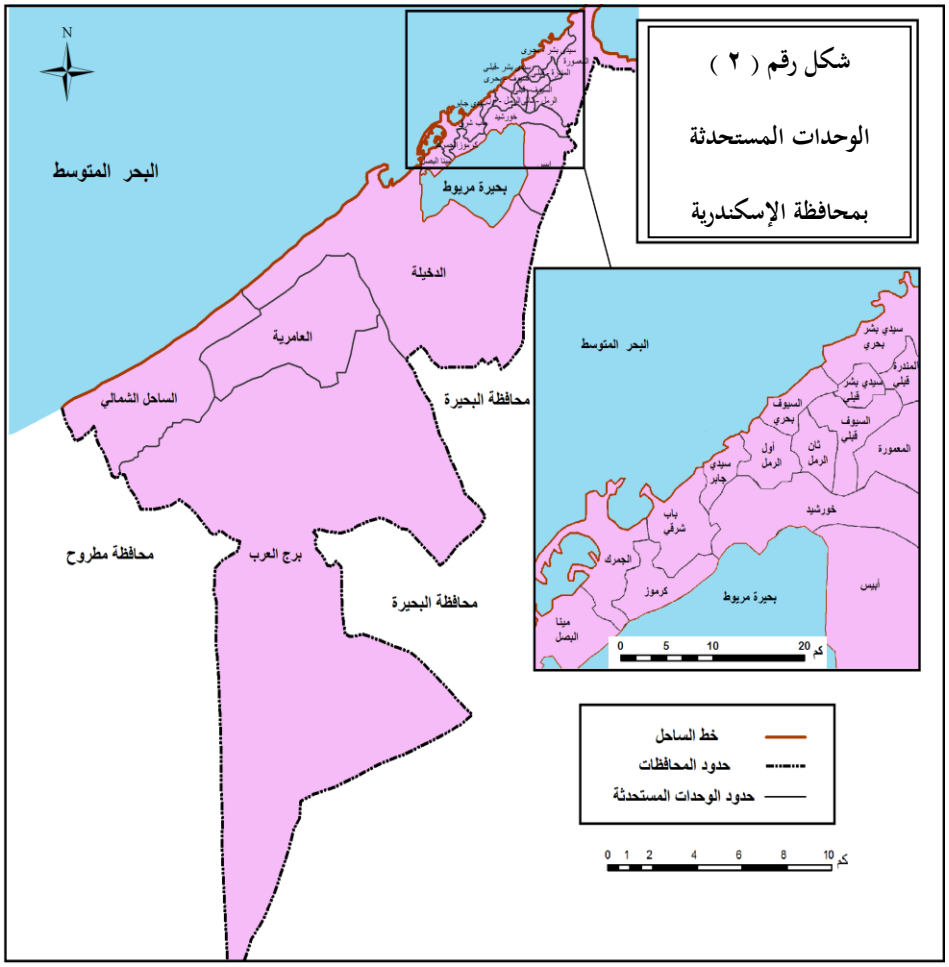

المصدر: الخريطة من تصميم الباحث: (محمد السوداني، ٢٠١٨، ص ١٣)

٢ – خصائص الوحدات التوزيعية وسكانها:

لتحديد عوامل وزن وترجيح مصفوفة وترجيحها أدنى مسافة قُرِنَت الكثير من الدراسات المتخصصة في جغرافية الجريمة التي حاولت تفسير التباين في اختلاف معدلات الجرائم عامة وجرائم السرقة خاصةً؛ إذ أمكن استخلاص عدد من المعايير التي من المفترض أن تكون صاحبة تأثير فاعل في معدلات السرقة بمنطقة الدراسة وهذه المعايير هى: الحالة الاقتصادية للسكان، ومدى التفكك الاجتماعيّ، ومستويات الحماية التي قد تمنع الجاني من ارتكاب الجريمة، أضف إلى ذلك عوامل التخفي تلك العوامل التي تساعد الجناة على الوصول إلى الأهداف من دون اكتشاف هويتهم، وكذلك تساعدهم على الهروب بعد إنجاز أعمالهم (جدول رقم ١).

حددت الدراسة عاملين لتمييز الحالة الاقتصادية للسكان، هما: مستوى دخل الفرد ومتوسط سعر الوحدة السكنية التي يملكها الفرد؛ إذ قسمت مستويات الدخل الشهرية إلى أربعة مستويات رئيسية هي أصحاب الدخل المنخفض الأقل من ٢٥٠٠ جنيه والسكان أصحاب الدخل المتوسط من ٢٥٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠ جنيه وأصحاب الدخل المرتفع من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جنيه الأعلى والأخير هم أصحاب الدخل الشهريّ الأكبر من ١٠٠٠٠ جنيه أما عن سعر المنزل فقد قسمت المنازل وَفْق أسعارها إلى منازل يقل سعرها عن ٥٠٠ ألف جنيه ومنازل متوسطة يتراوح سعرها بين ٥٠٠ ألف إلى أقل من مليون جنيه وأخيرًا منازل يزيد سعرها عن مليون جنيه.

ولعل العاملين معًا (الدخل + سعر المنزل) من الممكن أن يساعدا الجناة على تحديد الفوائد المتوقع الحصول عليها، فلعل استهداف المنازل الأعلى سعرًا والتي يسكنها أصحاب الدخل المرتفع سوف تحقق فوائد أعلى لاحتمال ما تحويه هذه المنازل من منقولات ذات قيمة أو مشغولات ذهبية أو غيرها مما خف وزنه وارتفع سعره (فائدة).

اعتمدت الدراسة في قياس المعيار الثاني "مدى التفكك الاجتماعيّ على ثلاثة عوامل رئيسية، الأول – هو نسبة السكان الذين لا يعرفون الجيران، والعامل الثانى هو نسبة السكان الذين قاموا بتغيير محل إقامتهم في أثناء السنوات الماضية، أما العامل الثالث والأخير فهو تصنيف الوحدات التوزيعية وَفْق نسبة السكان الوافدين من جملة مفردات العينة داخل الوحدة التوزيعية الواحدة، فهؤلاء السكان الجدد (نسبيًا) مجهول ثقافتهم واتجاهاتهم، ولعل تلك العوامل الثلاثة عوامل كافية؛ لتقييم الوحدات التوزيعية بالمحافظة إلى وحدات يزداد بها الترابط الاجتماعيّ وأخرى

يزداد بها التفكك الاجتماعيّ؛ إذ يشير ارتفاع نسب هذه العوامل إلى التفكك الاجتماعيّ والعكس صحيح.

يشير معيار مستوى الوصاية (مستوى الردع) بمفهومه البسيط إلى وجود مجموعة من العوامل التي قد تساعد على منع الحوادث الإجرامية أو خفض عدد مرات حدوثها قَدْر الإمكان، واعتمدت الدراسة على قياس مستوى الوصاية على عدة عوامل هي نسبة الأسر التي يشارك أفرادها جميعهم في قوة العمل ونسبة السكان الذين ينتمون لأسر صغيرة العدد (المكونة من فردين)، ومن المتوقع أن يشير ارتفاع نسبة الأسر التي يعمل أفرادها جميعهم وكذلك الأسر الصغيرة إلى انخفاض مستوى الوصاية بانخفاض مستويات الحراسة التي يوفرها الأفراد الموجودون بالمنزل فكلما زاد العدد زادت معه نسبة الوصاية والردع والعكس صحيح.

أما فيما يختص بنوع المسكن هل هو مسكن منفصل أم عمارات متعددة الطوابق فمن المتوقع أن ارتفاع نسب الأسر التي تسكن في وحدات سكنية منفصلة قد يشكل مخاطرة، وانخفاض الفائدة في حالة استخدام مالكي المنازل أساليب الوقاية كتركيب الأبواب والشبابيك الحديدية أو إستخدام كاميرات المراقبة، وقد يشكل في بعض الأحيان فائدة عند انخفاض نسبة استخدام أساليب الحماية، وتوافر عوامل أخرى مثل ضعف مستوى الإضاءة.

جدول رقم (١) المعايير والعوامل الرئيسة والفرعية المفترض تأثيرها في جرائم سرقات المنازل بمحافظة الإسكندرية خلال في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ م

المعايير	العوامل الرئيسة	العوامل الفرعية
الحالة	– القيمة السعرية للوحدات السكنية، ويمثلها نسبة السكان المالكين وحدات سكنية ذات قيمة محددة من جملة مفردات العينة بكل وحدة (التصنيف وَفْق العوامل الفرعية)	**– وحدات سكنية يقل سعرها عن ٥٠٠ ألف جنيه** **– وحدات سكنية يتراوح سعرها بين ٥٠٠ ألف إلى مليون جنيه.** **– وحدات سكنية يزيد سعرها عن مليون جنيه.**

الاقتصادية	– متوسط دخل الفرد، وبمثلة نسبة السكان أصحاب دخل شهري محددرمن جملة مفردات العينة بكل وحدة (التصنيف وفقاً للعوامل الفرعية)	**– أصحاب دخل منخفض (أقل من ٢٥٠٠ جنيه شهريًا)** **– أصحاب دخل متوسط (من ٢٥٠٠ إلى ٥٠٠٠جنيه شهريًا)** **– أصحاب دخل مرتفع (من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جنيه شهريًا)** **– أصحاب دخل رتفع جدًا (أكبر من ١٠٠٠٠ جنيه شهريًا)**
التفكك الاجتماعيّ	– عدم معرفة الفرد بالجيران.	**– نسبة السكان ممن يعرفون جيرانهم.** **– نسبة السكان ممن لا يعرفون جيرانهم.**
	– السكان الوافدون.	**– نسبة السكان الوافدين من جملة مفردات العينة بكل وحدة .**
	الحراك السكانيّ.	**نسبة السكان الذين قاموابتغيير محل إقامتهم في أثناء الثلاث سنوات الماضية من جملة مفردات العينة بكل وحدة.**
	– أسر يشارك افرادها جميعهم فى قوة العمل .	**– نسبة السكان الذين ينتمون لأسر يشارك جميعهم افرادها في قوة العمل من جملة مفردات العينة بكل وحدة.**

انخفاض مستوى الوصاية " الردع "	عدد افراد الاسرة.	**– نسبة السكان الذين ينتمون لأسر مكونة من فردين من جملة مفردات العينة بكل وحدة** **– نسبة السكان الذين ينتمون لأسر مكونة من أكثر من فردين من جملة مفردات العينة بكل وحدة**
	– نوع السكن	**– نسبة السكان الذين ينتمون لأسر تسكن وحدات سكنية منفصلة** **– نسبة السكان الذين ينتمون لأسر تسكن عمارات من جملة مفردات العينة بكل وحدة**
	– الشقق المفروشة والمغلقة	**– نسبة السكان الذين ينتمون لأسر تمتلك وحدات سكنية مفروشة ومغلقة من جملة مفردات العينة بكل وحدة**
	– الشقق المستأجرة .	**– نسبة السكان الذين ينتمون لأسر تقيم في وحدات سكنية مستأجرة من جملة مفردات العينة بكل وحدة**
عوامل التخفي	– انخفاض مستوى الإضاءة أو انعدامه بالشوارع .	**– نسبة السكان الذين ينتمون لأسر تعاني من ضعف الإضاءة وانعدامها بشوارعهم من جملة مفردات العينة بكل وحدة .**
	– الإقامة بمناطق ذات استخدام أرض مختلطة.	**– نسبة السكان الذين ينتمون لأسر تقيم بمناطق ذات استخدام أرض**

		مختلطة من جملة مفردات العينة بكل وحدة
محل إقامة الجاني	محل إقامة الجاني.	**نسبة الجرائم المرتكبة من جناة مقيمين في الوحدة التوزيعية نفسها من جملة جرائمها.**

الجدول من إعداد الباحث

تُعد الشقق المفروشة والمغلقة أهدافًا سهلة للجناة؛ لذلك فكلما ارتفعت نسبة هذه الشقق (فائدة) ازدات احتمالية استهداف الوحدات التوزيعية التى تقع هذه الشقق في زمامها مثلها في ذلك مثل ارتفاع نسبة الشقق المستأجرة فقد يكون الملاك أكثر حرصًا على تأمين وحداتهم السكنية ومحتوياتها من السرقة عكس الحال فيما يختص بالست÷أجرين ولا سيما المستأجرين لفترات قصيرة.

يتمثل المعيار الأخير في عوامل أطلقت عليها الدراسة اسم عوامل التخفي، وهي مجموعة من العوامل يساعد توفراها على منح الجناة إمكانية الوصول إلى أهدافهم وإمكانية الهروب بعد تنفيذ أعمالهم من دون اكتشاف أمرهم حيث تقل خطورة القبض عليهم، واعتمدت الدراسة في قياس هذا المعيار على عاملين هما نسبة السكان الذين يعانون من انخفاض الإضاءة أو انعدامها بشوارعهم وكذلك نسبة السكان المقيمين بمناطق ذات استخدام أرض مختلطة من جملة مفردات العينة؛ إذ يشير ارتفاع هذين العاملين إلى ارتفاع مستوى التخفي (فائدة) والعكس صحيح (مخاطرة).

جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في الحصول على بيانات المعايير السابق ذكرها بعواملها المتعددة على العمل الميدانيّ الذي تجسد في إعداد استئمارة اسبانة للأستفادة من إجابات العينة في تحديد نسب هذه العوامل على مستوى الوحدات التوزيعية واختير حجم العينة بواقع نسبة ١٠% تقريبًا من جملة أعداد الجرائم المسجلة في أثناء فترة الدراسة (٩٥٠ مفردة)، ووُزّعت هذه المفردات على وحدات المحافظة التوزيعية البالغ عددها ١٩وحدة بنسب تتوافق مع معدلات جرائم سرقات المنازل المحسوبة

بكل منها مع وضع تتساوى أعداد السكان في الاعتبار؛ مما يفيد أن المعدلات معدلات دقيقة، وتعطي مؤشرات واضحة، وجاءت توزيع استمارات الاستبانة على الوحدات التوزيعية على النحو الموضح بالجدول رقم (٢)، ولاحظ الباحث انخفاض عدد الاستمارات المخصصة لبعض الوحدات التوزيعية بشكل يصعب معه الرصد الميدانيّ، ويصعب منه تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة بتلك الوحدات؛ الأمر الذي ترتب عليه إضافة ٥٠ مفردة جديدة لكل وحدة من الوحدات التوزيعية بحيث لا تقل أعداد المفردات عن ٥٠ حالة، "وبذلك يرتفع عدد مفردات العينة إلى ١٩٠٠ مفردة" كما هو موضح بالجدول رقم (٢) واعتمدت الدراسة على تحويل بيانات مفردات العينة إلى نسب مئوية وحساب مقاييس الوصف الإحصائيّ البسيط لهذه الإجابات.

كما اعتمدت الدراسة حين تقسيم الجناة وَفْق العمر على بيانات تقرير الأمن العام الصادر من وزارة الداخلية المصرية بالتعاون مع وزارة العدل والصادر عام ٢٠١٧ .

جدول (٢) نسب العينات وأعداد استمارات الاستبانة المحددة وَفْق معدلات جرائم سرقات المنازل بمحافظة الإسكندرية

الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات، مصدرها:

الوحدة التوزيعية	معدل الجريمة لكل مائة ألف	نسبة العينة	عدد الاستثمارات	عدد الاستثمارات النهائيّ
الرمل ثان	324.36	9.2	87	137
باب شرقي	402.39	11.4	108	158
كرموز	181.51	5.1	49	99
سيدي بشر بحري	200.12	5.7	54	104
الجمرك	238.42	6.8	64	114
الرمل أول	241.28	6.8	65	115
سيدي بشر قبلي	239.94	6.8	65	115
السيوف بحري	126.46	3.6	34	84
سيدي جابر	206.36	5.9	56	106
السيوف قبلي	528.57	15.0	142	192
المندرة	182.52	5.2	49	99
أبيس	271.87	7.7	73	123
خورشيد	70.02	2.0	19	69
الدخيلة	138.14	3.9	37	87
برج العرب	84.40	2.4	23	73
المعمورة	47.54	1.3	13	63
العامرية	6.74	.2	2	52
مينا البصل	16.97	.5	5	55
برج العرب	17.74	.5	5	55
الإجمالي	١٨٥.٥	١٠٠	٩٥٠	1000

– مركز دعم اتخاذ القرار، الدليل الإحصائيّ السنويّ لمحافظة الإسكندرية، ٢٠١٦ م

– وزارة الداخلية، تقرير الأمن العام للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ م

الفرضيات:-

اعتماداً على الإطار النظريّ لنظرية الاختيار العقلانيّ الذى ينص على أن قرار الجناة بشأن ارتكاب الجريمة لا يتم بشكل عشوائيّ بل هو قرار قائم على تقييم المخاطره والفوائد عن طريق دراسة خصائص المناطق المستهدفة بالإضافة إلى إمكانية تغيير اتجاه القرار وفق بعض خصائص الجناه ولاسيما التركيب العمريّ وتتناول الدراسة أثر عامل أدنى مسافة بين محل إقامة الجناة والمواقع المستهدفة – وكذلك أثرأدنى مسافة مرجحة ببعض خصائص الوحدات التوزيعية في اختيار الأهداف المختلفة واختلاف القرار باختلاف أعمار الجناة وذلك عن طريق الفرضيات الآتية:

١- تزداد احتمالية استهداف الجناة الوحدات التوزيعية التي تمتاز بسهولة الوصول والاتصال وَفْق مصفوفة أدنى مسافة؛ إذ تصنف المسافات القصيرة على أنها فوائد في حين تصنف المسافات الطويلة على أنها مخاطر، أضف إلى ذلك اتساع مساحة وعي الجناة بالمحيط الجغرافيّ للمناطق التي يعيشون بها ومن ثم فهم أكثر قدرة على اختيار الأهداف وَفْق لمعرفة مسبقة بخصائصها.

٢ – احتمال اختلاف قرارات الجناة بشأن تحديد طول رحلة الجريمة باختلاف تركيبهم العمريّ فمن المتوقع أن يفضل الجناة الصغار الأهداف القريبة من محل إقامتهم، في حين يقوم الجناة كبار السن باستهداف المواقع البعيدة.

٣- إمكانية فرز العوامل المدخلة بوصفها متغيرات مستقلة مؤثرة في معدلات الجريمة؛ لتحديد العوامل صاحبة التأثير واستبعاد العوامل غير المؤثرة؛ اعتماداً على نتائج اختبار F .

٤– إمكانية الترتيب الهرمي للوحدات التوزيعية التابعة لمنطقة الدراسة وَفْق أولوية استهدافها؛ اعتمادًا علي النتائج النهائية لمصفوفات وضع ترتيب أدنى مسافة مرجحة بمعايير الدراسة مع تحديد السمات الخاصة بالوحدات ذات معدلات الاستهداف المرتفعة والمنخفضة على ضوء نتائج المسح الميدانيّ.

النتائج والتحليل:

الفرضية الاولي: تزداد احتمالية استهداف الجناه الوحدات التوزيعية التي تمتاز بسهولة الوصول والاتصال وَفْق مصفوفة أدنى مسافة.

أثبتت النتائج صحة هذه الفرضية؛ إذ بلغت قيمة اختبار 5,685 (F) بمستوى دلالة (٠,٠٢٩) يقل عن مستوى الدلالة الصفرية (٠,٠٥)؛ مما يعني أن معدلات الجريمة (المتغير التابع) ومعيارأدنى مسافة (المتغيرالمستقل) متغيرات غير مستقلين وتربطهما علاقة طردية بقيمة ٠,٥، و من دراسة نتائج مصفوفة سهولة الوصول والاتصال وَفْق معيار أدنى مسافة الموضحة بالجدول رقم

(٤) والشكل رقم (٣) يُلْحَظ أن الوحدات التوزيعية الأربع الأولى (الرمل أول، والرمل ثانِ، وسيدي جابر، والسيوف بحري) تمتاز بأدنى مسافة اتصال بينها وبين وحدات المحافظة التوزيعية؛ إذ تقل إجماليّ المسافات الدنيا التي تربطها ببقية وحدات المحافظة التوزيعية عن ١٣٠ كيلومترًا؛ ومن ثم فإن الوحدات الأربع تحقق أدنى مسافة يمكن أن ينتقل إليها الجناة، وليس أدل على أستفادة الجناة من إمكانية الوصول إلى هذه الوحدات التوزيعية سوى ارتفاع معدلات الجريمة بها؛ إذ زادت معدلاتها جميعًا عن ٢٠٠ جريمة/ مائة ألف نسمة – باستثناء السيوف بحري؛ إذ سجل بزمامها ٣٠,٢% من جملة جرائم سرقات المنازل بالمحافظة، وعلى النقيض تمامًا يعد برج العرب والساحل الشماليّ من أكثر وحدات المحافظة التوزيعية معاناة من صعوبة الوصول والاتصال إذ يزيد مجموع أدنى المسافات الفاصلة بينهما وبين بقية وحدات المحافظة التوزيعية عن ٤٠٠ كيلو مترًا وذلك لتطرف موقعهما في أقصى غرب المحافظة وجنوب غربها.

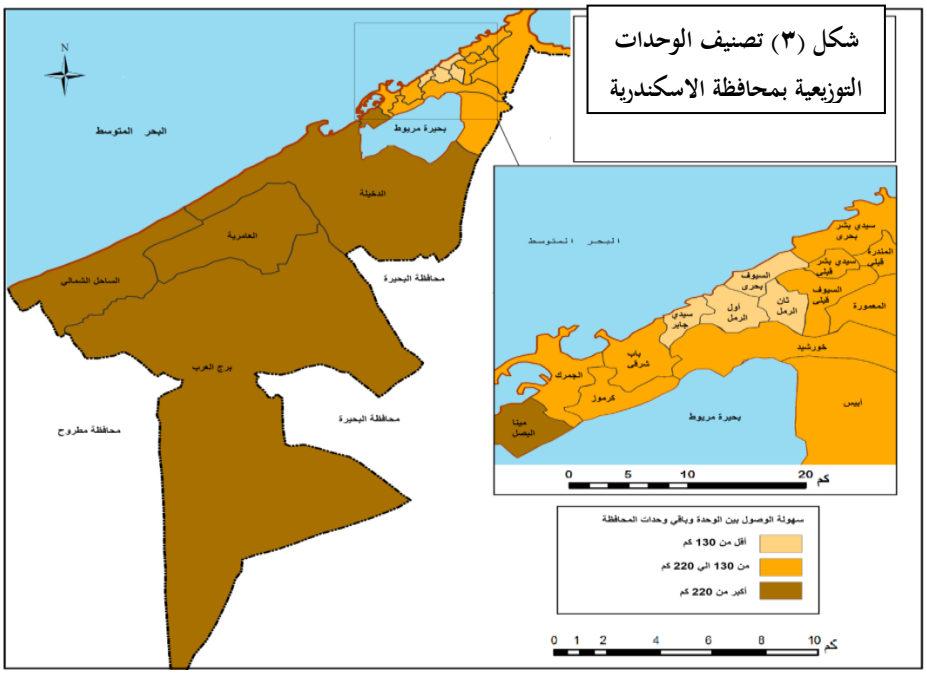

شكل (٣) تصنيف الوحدات التوزيعية بمحافظة الاسكندرية

الفرضية الثانية: احتمال اختلاف قرارات الجناة بشأن تحديد طول رحلة الجريمة باختلاف تركيبهم العمريّ، فمن المتوقع أن يفضل الجناة الصغار الاهداف القريبة من محل إقامتهم في حين يقوم الجناة كبار السن باستهداف المواقع البعيدة.

ومن أجل رصد كيفية تأثير الخصائص الديموغرافية للجناة في اختياراتهم المستهدفة قسمت الدراسة الجناة إلى فئتين، هما: فئة صغار السن (أقل من ٢٠ سنة) وفئة كبار السن (٢٠ سنة فأكثر) فالتقسيم هنا يعنى: إمكانية استهداف الجناة صغار السن الأهداف القريبة؛ بسبب ضيق مساحة الوعي وقلة الخبرة في الوقت الذي قد يستهدف فيه الجناة الكبار أهدافًا على مسافات أطول، واتضح من الدراسة أن ارتفاع قيمة معامل تأثير معيار أدنى مسافة في أعداد الجرائم المرتكبة بواسطة فئة الجناة الصغارعن نظيره المحسوب للجناة من كبار السن؛ إذ بلغت قيمه الأول ٠,٦٢١في حين بلغت قيمة الثانى ٠,٣٧١؛ مما يعني أن معيار أدنى مسافة قد أثر في قرارات الجناة الصغار بنسبة تصل إلى ٦٢.١ % في حين لم يؤثر قصر المسافة في قرارات الجناة الكبار سوى بنسبة ٣٧. %؛ ومن ثم فمعيار أدنى مسافة أقل أهمية في قرارات كبار الجناة .

الفرضية الثالثة: إمكانية فرز العوامل المدخلة بوصفها متغيرات مستقلة مؤثرة في معدلات الجريمة؛ لتحديد العوامل صاحبة التأثير، واستبعاد العوامل غير المؤثرة، اعتمادًا على نتائج اختبار F .

أثبتت النتائج صحة الفرضية الأولى؛ إذ اختصرت العوامل الفرعية الممثلة لمعايير الدراسة البالغ عددها تسعة عشر عاملًا الى عدد عشرة عوامل (جدول رقم ٣) وهي نسبة السكان الحاصلين على دخل شهريّ أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه ونسبة السكان الذين ينتمون لأسر تمتلك وحدات سكنية تزيد قيمتها السعرية عن مليون جنيه، ونسبة السكان الذين قاموا بتغيير محل إقامتهم في أثناء الثلاث سنوات الماضية ونسبة السكان الوافدين، ونسبة السكان المنتمين لأسر تقيم بمنزل منفصل، ونسبة السكان المنتمين لأسر يشارك أفرادها جميعهم في قوة العمل، ونسبة السكان المقيمين بشوارع تعاني من انخفاض مستوى الإضاءة أو انعدامها، ونسبة السكان الذين ينتمون لأسر تقيم بمناطق ذات استخدام أرض مُختلطة، أضف إلى ذلك نسبة الجناة الذين نفذوا عمليات سرقة داخل الوحدات التوزيعية التابع لها محل إقامتهم، وتلك العوامل كلها انخفضت بها قيمة مستوى الدلالة المختصة باختبار ف عن ٠.٠٥؛ مما يعني وجود علاقة ذات مدلول إحصائيّ تربط بينها وبين معدلات جرائم سرقات المنازل بمنطقة الدراسة.

جدول رقم (٣).العوامل الفرعية المستقلة صاحبة التأثير في معدلات جرائم السرقات بمنطقة الدراسة

المتغير	اختبار (F)	مستوى دلالة F	معامل الارتباط	معامل التحديد
نسبة الجرائم المرتكبة من جناة	٠,٥٦٦	٠,٠٤٦	٠,١٤١	٠,٠٢٠

يقيمون نفسها بالوحدة.				
نسبة السكان أصحاب الدخل الشهريّ أكبر من ١٠٠٠٠ جنيه.	٦,١١٧	٠,٠٢٤	٠,٥١٤	٠,٢٦٥
نسبة السكان المنتمين لأسر تمتلك منازل سعرها أكبر من مليون جنيه.	٥,٠٩١	٠,٠٣	٠,٤٨	٠,٢٣
نسبة السكان الذين قاموا بتغيير محل إقامتهم في أثناء الثلاث سنوات الماضية.	١٧,٥٢	٠,٠١	٠,٧١٢	٠,٥٠٨
نسبة السكان الوافدين.	١٤,٧٣١	٠,٠٠١	٠,٦٨١	٠,٤٦٤
نسبة السكان المنتمين لأسر تقيم بمنازل منفصلة.	٢٠,٠١	٠,٠٠	٠,٧٣	٠,٥٤١
نسبة السكان المنتمين لأسر تقيم بمنازل مستأجرة.	١١,٥	٠,٠٠٣	٠,٦٣	٠,٤٠
ونسبة السكان الذين يشارك أفرادهم جميعهم في قوة العمل.	١٠,٧٥	٠,٠٠٤	٠,٦٢	٠,٣٨٧
نسبة السكان المنتمين لأسر تقيم بمناطق ذات استخدام أرض مختلطة.	٨,٢٦١	٠,٠١١	٠,٥٧	٠,٣٢٧
نسبة السكان الذين يعانون من انخفاض مستوى الإضاءة بشوارعهم .	١٢.٠	٠,٠٠٣	٠,٦٤٤	٠,٤١٥

الجدول من حساب الباحث اعتمادًا على نتائج الدراسة الميدانية، وتقارير الأمن العام في أثناء الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ م

الفرضية الرابعة: إمكانية الترتيب الهرمي للوحدات التوزيعية التابعة لمنطقة الدراسة وَفْق أولوية استهدافها؛ اعتمادًا على النتائج النتهائية لمصفوفات وضع ترتيب أدنى مسافة مرجحة بمعايير الدراسة مع تحديد السمات المختصة بالوحدات ذات معدلات الاستهداف المرتفعة والمنخفضة على ضوء نتائج المسح الميدانيّ .

أظهرت الدراسة أن نتائج المصفوفة النهائية (جدول رقم ٤) التي تمثل إجماليّ المصفوفات المرجحة بالعوامل الجغرافية المحددة مسئولة عن تفسير التباين لمعدلات سرقات المنازل على مستوى الوحدات التوزيعية بمنطقة الدراسة بنسبة ٥٨% (قيمة معامل التحديد) وهي علاقة دالة إحصائية؛ إذ بلغت فيه اختبار (ف) ٢٣,٨٨ أمام مستوى دلالة (٠,٠٠٠) وهو مستوى يقل عن قيمة الدالة الصفرية، وتعد نسبة التأثير المذكورة ٥٨% نسبة تأثير مرتفعة – من وجهة نظر الباحث؛ لأن الجريمة من الظواهر الجغرافية المعقدة التي تتأثر بالكثير من العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية سواأ للوحدات التوزيعية التي تقع بها الجريمة أم فيما يختص بالجناة وكذلك الضحايا على حد سواء.

أظهر تحليل النتائج النهائية للمصفوفات المجمعة وَفْق معيارأدنى مسافة مرجحة الموضحة بالجدول رقم (٤) إمكانية ترتيب وحدات المحافظة ترتيبًا تنازليًا وَفْق أولوية الاستهداف، ومن تحليل بيانات الشكل رقم (٤) يمكن تقسيم الوحدات التوزيعية بمنطقة الدراسة ضمن ثلاث مجموعات أساسية هي مجموعة الوحدات التوزيعية عالية الأستهداف التي يقل بها إجماليّ المسافات المرجحة عن ٠.٨٤ مليون كم والوحدات متوسطة الاستهداف التي تتراوح بها إجماليّ المسافات المرجحة بين ٠.٨٤ إلى أقل من ١.٢٤ مليون كم والوحدات منخفضة الاستهداف التي ترتفع بها إجماليّ المسافات المرجحة عن ١.٢٤ مليون كم، وسيكتفي العرض القادم بعرض خصائص الوحدات عالية الاستهداف لاحتمالية تحولها إلى بؤر ساخنة والوحدات منخفضة الاستهداف لاحتمالية تحولها بؤر باردة.

أولًا: الوحدات عالية الاستهداف:

تضم الوحدات التوزيعية عالية الاستهداف إحدى عشرة وحدة توزيعية هي رمل أول، ورمل ثانِ وباب شرقي وكرموز وسيدى بشر بحرى وسيدى بشر قبلى والجمرك والسيوف بحرى والسيوف قبلى وسيدي جابر والمندرة، وعلى الرغم من الاختلاف النسبيّ لعناصر البيئة الجغرافية داخل هذه الوحدات التوزيعية فإنَّ لصوص المنازل استطاعوا أن يستفيدوا من الكثير من العوامل الجغرافية صاحبة التأثير في رفع معدلات الجريمة بها ، فالنظر إلى نتائج مصفوفة أدنى مسافة صافية يتضح منها أن هذه الوحدات تحتل المراكز الأولى ؛ إذ تتمتع بارتفاع إمكانية سهولة الوصول والاتصال بينهما وبين جميع وحدات المحافظة فلايزيد إجماليّ المسافات الدنيا الواصلة بينهما وبين بقية الوحدات عن ١٥٠ كم، وذلك بحكم موقعها الجغرافيّ فأغلبها يقع في منتصف منطقة الدراسة،

وقد انعكس ذلك على ما تتمتع به الكثير منها من سمات الحضرية، وانعكاس ذلك على الحالة الاقتصادية للسكان؛ الأمر الذي جعل من تلك الوحدات محط اهتمام سارقي المنازل.

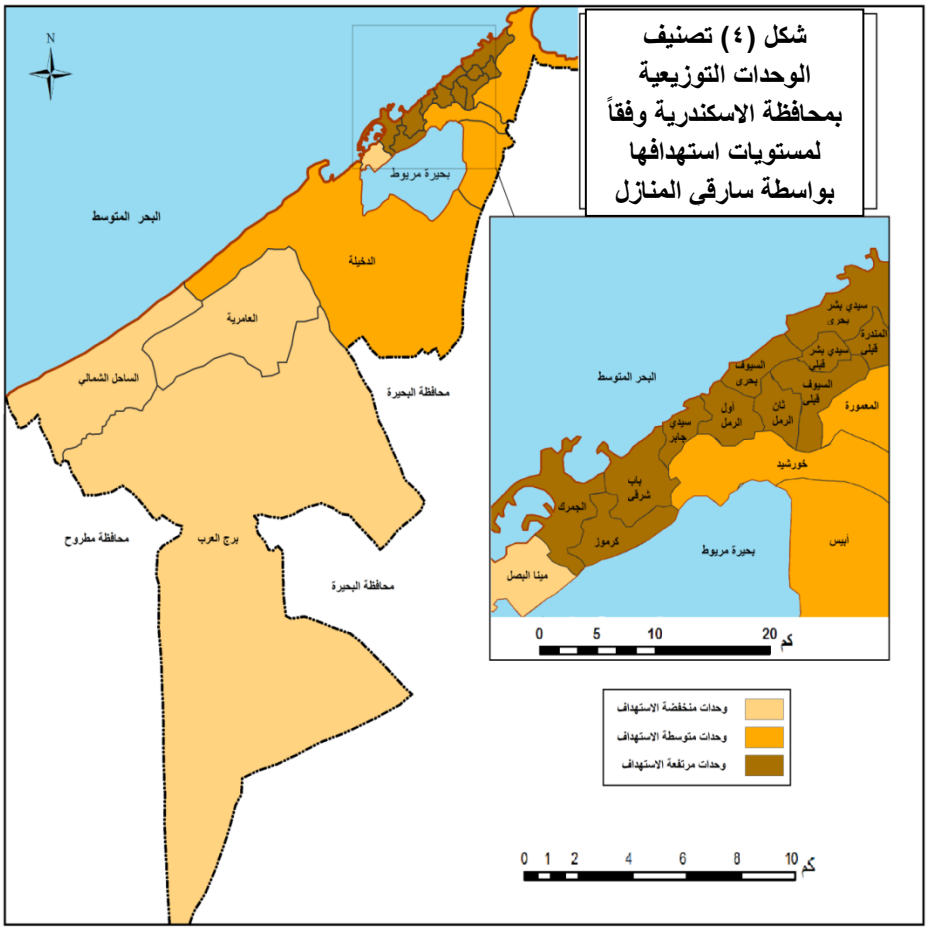

أدى الاستهداف المرتفع لهذه الوحدات التوزيعية إلى ارتفاع نصيبها من جرائم سرقات المنازل؛ إذ ارتكب بزمامها ما يزيد من ثلاثة أرباع جرائم سرقات المنازل المسجلة بالمحافظة في أثناء فترة الدراسة؛ الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معدلات السرقة بها عامة لأكثر من ١٥٠ جريمة لكل مائة ألف نسمة وإن بلغ المعدل أقصاه ببعض وحداتها، مثل: السيوف قبليّ (٥٢٨,٥ جريمة لكل مائة ألف نسمة)، وباب شرقي (٤٠٢,٤ جريمة لكل ألف نسمة)، ويؤكد ذلك نظرية الاختيار العقلانيّ للأهداف فالجناة يفكرون جيدًا في الأهداف، ولا تتم عملية الأستهداف عشوائيًا

ويوضح العرض التالي مدى أستفادة الجناة من الخصائص الاقتصادية ومستويات الوصاية ومستويات التفكك الاجتماعيّ التي تتسم بها الوحدات التوزيعية عالية الإستهداف.

وَفْق معيار الحالة الاقتصادية أستفاد الجناة المستهدفون وحدات هذه المجموعة من ميزة الدخل المرتفع؛ إذ يزداد بمعظمها نسبة أصحاب الدخل المرتفع ولا سيما في باب شرقي (٢٠.٥ %) و المندرة (١٢.٥ %) وسيدي جابر (١٢.٤ %) وسيدي بشر بحريّ (٩.٥ %) من جملة مفردات العينة المختصة بالكل (جدول رقم ٤).

كما أستفاد الجناة من ارتفاع نسبة المساكن التي تزيد قيمتها عن مليون جنيه؛ إذ بلغت قيمة اختبار (F) المحسوبة بين معدلات الجريمة، ونسبة هذه الفئة ٥.٠٩١ أمام مستوى دلالة (٠.٠٠٣) يقل عن قيمة الدالة الصفرية، وأكد ذلك قيمة معامل التحديد الذي استطاع أن يفسر ٤٧% من قيمة التباين في معدلات الجريمة على مستوى الوحدات التوزيعية، وبهذا يعد هذا العامل أيضًا من الفوائد التي يضعها الجاني وإن تباين تأثير هذا العامل من وحدة توزيعية إلى أخرى، إذ ظهر أثره في رفع معدلات الجريمة بوضوح في سيدي بشر بحري (٣٩.٥ %) وسيدي جابر (٣٢.٨ %) وأول الرمل (٢٢ %) فجميعها يعاني من معدلات جريمة تزيد عن ٢٠٠ جريمة لكل مائة ألف نسمة في حين انخفض تأثيره في بعض الوحدات مثل كرموز والجمرك بنسبة ١٠ % لكل منهما.

وَفْق معيار مستوى الوصاية أستفاد الجناة المستهدفون وحدات هذه المجموعة من ارتفاع نسبة الوحدات المستأجرة فعامة لم تقل نسبة هذه الفئة عن ١٠ % من جملة مفردات العينة بأية وحدة من وحدات المجموعة، بل ارتفعت؛ لتقترب من نصف جملة العينة بالرمل ثانِ (٤٥%) والسيوف بحري (٤٠ %) وهي نسب مرتفعة مقارنةً بالوحدات التوزيعية منخفضة الاستهداف التي قلت بها نسبة الوحدات المستأجرة عن ٧% بل لم تزد عن ٢.١ % ببرج العرب (جدول رقم ٤)، وهنا يفيد الجناة من احتمال أن يكون المستأجر أقل حرصًا على المنزل، وممتلكاته من مالك المنزل فالغالبية العظمى من الملاك يقومون بتركيب معدات الحماية كالأبواب والشبابيك الحديدية وكاميرات المراقبة التي تقف حائلًا يعوق وصول الجناة إلى الهدف (مخاطرة).

كما أستفاد الجناة من ارتفاع نسبة الأسر التي يعمل أفرادها جميعهم؛ إذ لم تقل نسبة هذه الأسر عامة عن ١٥ من جملة مفردات العينة بأية وحدة من وحدات هذه المجموعة، بل ارتفعت إلى ٤٥% بالسيوف بحري، و٤١% بسيدي بشر بحري؛ الأمر الذي ترتب عليه غياب الحراسة الناتجة من وجود أحد أفراد الأسرة البالغين بالمنزل (جدول رقم ٤).

الوحدة التوزيعية	أدنى مسافة	م.م. تغيير محل الاقامة	م.م.منزل منفصل	م.م.عمل جميع أفراد الأسرة	م.م.قيمة منزل أكبر من مليون جنيه	م.م.دخل أكبر من ١٠٠٠٠جنيه	م.م.أسر تتكون من فردين	م.م.بعدم معرفة الجيران	م.م.ملكية وحدات شاغرة ومغلقة
الرمل ثان	1271.88	14193.54	161767.38	68026.75	45263.69	17429.19	8055.11	13145.12	3868.92
باب شرقي	1340.35	15038.65	161767.38	73323.99	39847.76	22674.55	5938.33	24670.71	4161.87
سيدي بشر قبلي	1344.40	16627.70	161767.38	64236.69	44002.99	24005.83	5342.08	16857.62	4003.55
السيوف قبلي	1307.34	17276.88	161767.38	64454.35	42172.03	16721.41	4304.95	13721.12	6973.52
الرمل أول	1265.33	18807.28	161767.38	74417.24	55271.40	16812.39	4423.43	13145.72	3913.94
كرموز	1407.34	14763.36	161767.38	111983.98	44654.83	17283.67	4634.50	13109.29	5525.00
الجمرك	1477.32	15588.62	161767.38	117715.47	45561.19	19006.26	4286.08	13138.54	5585.41
سيدي جابر	1289.20	18846.30	161767.38	85542.26	45688.67	21182.64	5498.84	22880.25	3929.12
المندرة	1425.92	13813.23	163582.25	64564.43	63560.65	53894.73	4389.68	27358.01	6218.79
السيوف بحري	1293.35	14353.18	161767.38	166178.30	51581.05	18768.27	7008.99	19654.33	3939.17
سيدي بشر بحري	1477.84	32618.89	161767.38	155540.99	52385.62	33552.36	16216.4	26563.59	4012.25
أبيس	1540.10	13898.94	162856.47	64999.19	67480.55	17949.03	4352.25	13409.79	7295.93
خورشيد	1308.00	23865.55	235185.83	64402.13	48839.65	17316.44	4305.70	13046.14	6365.33
الدخيلة	4808.56	14160.84	395281.70	122288.01	73024.44	28133.52	7216.23	22458.02	8266.53
المعمورة	1623.15	40151.57	446402.27	71499.53	40965.82	18639.69	5297.72	14791.40	8840.18
برج العرب	4174.86	14051.74	327776.21	154257.46	66271.64	26663.11	6230.15	22430.65	6749.48
العامرية	2152.55	21817.49	405356.32	75186.25	45269.68	23710.57	6438.74	21416.46	5045.03
مينا البصل	3221.88	20345.03	426121.50	119003.45	55900.62	21567.12	6395.82	21859.35	5730.13
الساحل الشمالي	4658.81	16579.30	459125.08	111124.74	68230.74	26548.79	10156.0	20808.22	

تابع جدول (٣) النتائج النهائية لمصفوفات أدنى مسافة مرجحة ببعض خصائص السكان بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٧ م

الوحدة التوزيعية	م.م.بشوارع ضعيفة الاضاءة	م.م.باستخدام ارض مختلط	م.م.وحدات مستأجرة	م.م.بالسكان الوافدين	المجوع الكليّ للمسافات	الرتبة	معدل الجريمة لكل مائة ألف	نسبة الجرائم
الرمل ثان	73729.57	67410.24	151163.88	48710.09	674035.36	1.00	324.36	11.14
باب شرقي	74478.05	69050.44	147955.37	49577.03	689824.48	2.00	402.39	12.02
سيدي بشر قبلي	79733.17	73905.30	160512.81	56325.25	708664.78	3.00	239.94	8.24
السيوف قبلي	82047.06	75324.92	165186.23	59322.95	710580.14	4.00	528.57	17.10
أول الرمل	81388.07	72555.98	151940.75	58468.09	714177.00	5.00	241.28	7.90
كرموز	74298.93	68897.48	148973.70	49346.69	716646.14	6.00	181.51	6.14
الجمرك	73730.78	67525.74	166845.48	48674.82	740903.08	7.00	238.42	6.91
سيدي جابر	82554.58	79656.53	159228.38	59981.52	748045.67	8.00	206.36	7.02
المندرة	85126.42	81258.95	153496.57	68602.94	787292.57	9.00	182.52	5.40
السيوف بحري	77137.75	67244.53	178304.71	52978.82	820209.81	10.00	126.46	4.15
سيدي بشر بح	74357.73	67415.12	151329.53	49697.78	826935.55	11.00	200.12	5.72
أبيس	139931.71	130960.38	149379.32	66317.22	840370.86	12.00	271.87	7.81
خورشيد	171104.29	159691.27	192280.46	87034.89	1024745.67	13.00	70.02	2.39
الدخيلة	80639.56	75536.04	343797.13	57677.93	1233288.52	14.00	138.14	4.68
المعمورة	137406.59	163858.70	208962.97	91960.68	1250400.26	15.00	47.54	1.54
برج العرب	139280.81	114267.23	315010.90	80831.09	1277995.34	16.00	84.40	2.84

العامرية	131043.91	138682.68	339474.81	66622.30	1282216.78	17.00	6.74	.24
مينا البصل	119066.72	83107.17	319319.85	133308.54	1334947.19	18.00	16.97	.56
الساحل الشمالي	196432.29	177990.19	501995.65	104048.31	1703632.08	19.00	17.74	.60

الجدول من حساب الباحث ؛ اعتمادًا على نتائج الدراسة الميدانية ، وتقارير الأمن العام في أثناء الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ م

وَفْق معيار التخفي أستفاد الجناة من ميزة ارتفاع نسبة السكان المقيمين بنطاقات ذات استخدام أرض مختلطة بوصفها مؤشرًا لقدرة الجاني على التخفي (فائدة) فعلى سبيل المثال: ترتفع نسبة هذه الفئة – بشكل واضح – في المندرة ٨.١ % و سيدي بشر بحري ٥.٩% والرمل ثان ٤.٥% و باب شرقي ٢.٨% (جدول رقم ٤).

وَفْق معيار محل إقامة الجاني أستفاد الجناة المسهدفون وحدات هذه المجموعة من ميزة إقامتهم بهذه الوحدات وميزة معرفتهم بالأهداف بوصفها نتيجة لوجودها ضمن مساحة الوعي المختصة بهم؛ إذ أظهرت نتائج اختبار ف علاقة دالة إحصائيًا بين ذلك العامل ومعدلات جرائم السرقة (جدول ٣) وتؤكد تلك النتيجة ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة بواسطة جناة من الوحدة نفسها قد ارتفعت ببعض وحدات هذه المجموعة كما في السيوف بحري (٧٨ %) وسيدي بشر قبلي (٧٧ %)، وسيدي بشر بحري (٦٥ %) والسيوف قبلي (٥٨ %) (جدول رقم ٤).

ثانيًا: الوحدات منخفضة الاستهداف:

وتضم الساحل الشمالي والعامرية ومينا البصل وبرج العرب وجميعها من الوحدات التي انخفضت بها معدلات الجريمة عن مائة جريمة لكل مائة ألف نسمة، بل وبلغت أدناها ٦,٧ جريمة بالعامرية، ولم يزد نصيب هذه الوحدات مجتمعة من جرائم سرقات المنازل المسجلة بالمحافظة في أثناء فترة الدراسة عن ٥%؛ لأن وحدات هذه المجموعة تتمتع بالكثير من الخصائص التى جعلت منها وحدات غير مستهدفة (بؤر باردة) ويأتي في مقدمة هذه الخصائص انخفاض مستوى سهولة الوصول والاتصال بينها وبين بقية وحدات المحافظة؛ إذ تحتل جميعها ذيل القائمة في مصفوفة الوصول والاتصال المحسوبة وَفْق معيار أدنى مسافة فجميعها – باستثناء مينا البصل – من الوحدات المتطرفة الواقعة في أقصى غرب المحافظة وشمال غربها ويفصلها عن بقية وحدات المحافظة

مسافات تصل إلى ٤٨٠ كم (بوصفها أدنى مسافة) لبرج العرب، ٤٦٥ كم للساحل الشمالي، ٢١٥ كم للعامرية.

ويتمتع أغلب وحدات هذه المجموعة بسمات المجتمع الريفيّ أو البدويّ المغلق؛ الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نسبة أفراد العينة المنتمين لأسر يعمل أفرادها جميعهم إلى أدنى مستوياته على مستوى المحافظة (٨,٠% في العامرية، و٥,٤% للساحل الشمالي من إجماليّ مفردات العينة)؛ لوجود الأم بالمنزل طوال اليوم، كما انخفضت بها – عامة – نسبة السكان الذين لا يعرفون جيرانهم لأقل من ٢٠% من جملة مفردات العينة، وكذلك انخفضت بها نسبة السكان المالكين وحدات سكنية مفروشة ومغلقة لأقل من ١٨% كما انخفضت بها أيضًا نسبة السكان القاطنين بوحدات مستأجرة لأقل من ٧% من جملة مفردات العينة (جدول رقم ٤).

ويوضح العرض التالي مدى أستفادة الجناة من الخصائص الاقتصادية ومستويات الوصاية ومستويات التفكك الاجتماعيّ التي تتسم بها الوحدات التوزيعية منخفضةالإستهداف.

وَفْق معيار التفكك الاجتماعيّ أستفاد الجناة المستهدفون بعض وحدات تلك المجموعة من ميزة ارتفاع نسبة الحراك السكنيّ المقاسة بواسطة نسبة السكان الذين قاموا بتغيير محل اقامتهم في أثناء السنوات الثلاث الماضية ونسبة السكان الوافدين؛ إذ تعد وحدات هذه المجموعة من أكثر وحدات المحافظة قدرة على جذب السكان المهاجرين سواأ داخل محافظة الإسكندرية أم من خارجها؛ إذ حققت أعلى معدلات لصافي الهجرة السنوية في أثناء الفترة بين ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧ بلغت في المتوسط ٤,٢%؛ لجمعها بين موارد الجذب الصناعيّ والزراعيّ ، الجذب الزراعى الذي أدى إلى تدفق الكثير من أبناء المحافظات المجاورة، للتوطن في النطاقات المستحدثة حديثًا والواقعة بزمام تلك الوحدات – باستثناء مينا البصل – وساعدها على ذلك وجود مجال للتوسع العمرانيّ علي امتداد رقعتها ناحية الجنوب وناحية الغرب، أما عوامل الجذب الصناعيّ فتجمدت في العديد من المنشآت الصناعية ولا سيما بالعامرية والساحل الشماليّ البالغ عددها ٤٣٦ منشأة؛ الأمر الذي أدى إلى توافر عوامل الجذب والاستقرار واستيعاب أكبر عدد من السكان (محمد المغاورى موسى، ٢٠٠٣، ١٦٨)، وقد أستفاد الجناة من ذلك الحراك السكنيّ لما يترتب عليها من سهولة الوصول إلى الهدف وعدم اهتمام الجيران بما يحدث بالوحدات السكنية المجاورة، واستطاعت نتائج التحليل الإحصائيّ إثبات وجود علاقة قوية بين معدلات جرائم السرقة، ونسبة السكان الوافدين تبلغ قيمتها ٠.٦٨١، وكذلك بينها وبين نسبة السكان الذين قاموا بتغيير محل اقامتهم (٠.٧١)تلك العلاقة الطردية القوية الناتجة من تَمَتّع وحدات هذه المجموعة بمقومات الجذب السكانيّ

لامتلاكها الرقعة التي تساعدها علي الامتداد العمرانيّ كما تمتلك إمكانية توفير فرص العمل للعمالة الوافدة بمشروعات استصلاح الأراضي أو المناطق الصناعية المقامة بنطاقها؛ الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة السكان الوافدين؛ ليصل إلى ٢١ % من جملة مفردات العينة ببرج العرب، و١٥.٨ %، ١٩ % لكل من العامرية والساحل الشماليّ على الترتيب، وهنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة جرائم سرقات المنازل قد ارتكبت بواسطة جناة وافدين لم تقل عن ١٢ % من جملة سرقات المنازل بهذه الوحدات وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالكثير من وحدات المحافظة الأخرى التي لم تزد بها نسبتهم عن ٠.٥ % مثل الرمل أول و السيوف قبلي و سيدي جابر(جدول رقم ٤).

وَفْق معيار مستوي الوصاية أستفاد الجناة المستهدفون وحدات تلك المجموعة من ارتفاع نسبة الأسر التي تسكن وحدات سكنية منفصلة؛ إذ أثبتت نتائج التحليل أن ذلك العامل صاحب تأثير دال إحصائيًا في معدلات الجريمة (جدول رقم ٣)، وينتشر هذا النمط من المساكن بين ما يزيد عن ثلاثة أرباع مفردات العينة بكل من العامرية والساحل الشمالي و برج العرب؛ لطبيعتها الريفية وامتلاكها الأراضي اللازمة للتوسع العمرانيّ الأفقيّ، وعلي العكس تمامًا من أغلب وحدات المحافظة التي يسود بها نمط المساكن متعددة الطوابق (العمارات) لضيق الحيز العمرانيّ وتكدسه بحكم قدم التعمير، وما ترتب على ذلك من انخفاض نسب السكان القاطنين بمنازل منفصلة داخل زمامها لأقل من ٠.١ بل وانعدامها تمامًا ببعض الوحدات مثل سيدي جابر وَفْق نتائج الدراسة الميدانية (جدول رقم ٤).

وَفْق معيار إمكانية التخفي أستفاد الجناة من انخفاض مستوى الإضاءة بوحدات هذه المجموعة؛ إذ يعاني أكثر من ربع سكان هذه الوحدات من انخفاض مستوى الإضاءة **بشوارعهم أو انعدامها**.

الوحدة التوزيعية	نسبة الجرائم المرتكبة من جناة يقيمون بالوحدة نفسها	نسبة السكان الذين قاموا بتغيير محل إقامتهم في أثناء الثلاث سنوات الماضية	نسبة السكان المنتمين لأسر تقيم بمنازل منفصلة	ونسبة السكان الذين يشارك أفرادهم جميعهم في قوة العمل	نسبة السكان المنتمين لأسرتمتلك منازل سعرها أكبر من مليون جنيه	نسبة السكان أصحاب الدخل الشهري الأكبر من ١٠٠٠٠ جنيه	نسبة الأسر المكونة من فردين	نسبة السكان الذين لا يعرفون جيرانهم	نسبة الأسر المالكة منازلًا مفروشة ومغلقة	نسبة السكان الذين يعانون من انخفاض مستوي الإضاءة بشوارعهم	نسبة السكان المنتمين لأسر تقيم بمناطق ذات استخدام أرض مختلطة	نسبة السكان المنتمين لأسر تقيم بمنازل مستاجرة	نسبة السكان الوافدين
الرمل ثان	44.00	1.20	.000	23.00	٢١.٠٠	٧.40	2.20	٤.20	1.00	3.77	4.50	٤٥.٠	4.90
باب شرقي	19.00	.90	.000	٢٩.٥	٤٤.٥0	٢٠.٥	.40	٥.٢	١.٥	3.00	2.80	18.00	3.90
سيدي بشر قبلي	77.00	.50	.000	20.00	٢٨.٠٠	7.80	1.50	٣.١	.80	.85	٢.٥	٣٢.٥	1.10
السيوف قبلي	58.00	.40	.000	21.٢	٣7.00	٦.10	1.00	٢.٥	٠.٥	.31	6.60	٢٢.٥	.40
الرمل أول	35.00	.20	.000	١٨.00	22.00	٥.90	.90	٢.٥	1.10	.46	1.50	14.00	.60
كرموز	20.50	1.00	.000	١٥.00	10.00	3.80	1.40	1.40	١.٠	3.16	2.90	17.00	4.10
الجمرك	18.00	.80	.000	١٦.٤	10.00	7.00	1.10	1.10	١.٠	4.16	4.10	11.00	5.40
سيدي جابر	22.00	.20	.000	٢١.٢	٣٢.٨	١٢.٤0	.50	٤.٥	٢.٢	.23	.02	12.00	.30
المندرة	22.50	1.90	2.000	20.00	٤٠.٢	12.80	.90	٥.٢	1.80	11.55	8.10	25.00	15.00
السيوف بحري	78.00	1.10	.000	45.00	٤٢.00	6.50	2.00	٣.٨	1.10	1.69	4.20	40.00	2.20
سيدي بشر بحري	65.00	5.50	.000	41.00	٣٩.٥0	9.50	3.50	٥.٢	٢.٢	4.47	5.90	14.00	5.80
أبيس	17.00	2.10	1.500	19.00	4.00	3.10	1.10	٢.١٠	2.00	29.00	.50	21.00	14.50
خورشيد	22.10	4.50	33.000	١٠.٤	8.00	3.40	1.10	٢.٢	٠.٥	36.00	3.90	44.00	20.10
الدخيلة	40.00	3.50	78.000	١١.00	11.00	4.90	.30	٢.٣	١.١	2.46	2.50	١٢.٥	3.20
المعمورة	24.50	6.10	77.500	١٤.00	11.00	5.80	.50	٢.٩	2.20	27.00	٨.٧0	45.00	19.50
برج العرب	22.00	5.10	74.000	١٢.00	15.00	3.00	1.20	1.20	1.80	36.12	2.50	٢.١	21.00
العامرية	33.50	4.90	81.000	٨.00	12.00	2.10	1.90	1.90	1.50	30.00	1.40	٤.٤	15.80

مينا البصل	34.00	4.50	85.000	١٠.٥	12.00	4.30	١.٥	٢.٠٠	1.50	22.72	١.٩	٦.٩	29.50
الساحل الشمالي	40.00	4.50	75.000	٥.٤	12.00	2.00	١.٠	2.00	.90	35.30	1.50	٥.٥	19.00

جدول (٤) بعض خصائص الوحدات التوزيعية بمحافظة الاسكندرية عام ٢٠١٧ م

الجدول من حساب الباحث؛ اعتمادًا علي نتائج الدراسة الميدانية

الخلاصة:

انتهت الدراسة إلى:

تزداد احتمالية استهداف الجناه الوحدات التوزيعية التي تمتاز بسهولة الوصول والاتصال وَفْق مصفوفة أدنى مسافة؛ إذ أستفاد الجناة من إمكانية الوصول إلى وحدات وسط المحافظة وشرقها؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات جرائم سرقات المنازل بها لأكثر من ٢٠٠ جريمة/ مائة ألف نسمة، وعلى النقيض انخفضت معدلات الجرائم لأقل من مائة جريمة لكل مائة ألف نسمة في الوحدات الواقعة أقصى غرب المحافظة وشمال غربها مثل برج العرب والساحل الشمالي؛ لكونها أكثر وحدات المحافظة معاناة من صعوبة الوصول والاتصال؛ إذ يزيد مجموع أدنى المسافات الفاصلة بينهما وبين بقية وحدات المحافظة التوزيعية عن ٤٠٠ كيلو مترًا.

احتمال اختلاف قرارات الجناة بشأن تحديد طول رحلة الجريمة باختلاف تركيبهم العمريّ؛ إذ أثر معيار أدنى مسافة في اختيارات الجناة من صغار السن بنسبة ٦٢.١ % في حين انخفض تأثيره في قرارات كبار إلى ٣٧. %؛ ومن ثم فمعيار أدنى مسافة أقل أهمية في قرارات كبار الجناة.

أظهر تحليل النتائج النهائية للمصفوفات المجمعة وَفْق معيار أدنى مسافة مرجحة إمكانية ترتيب وحدات المحافظة ترتيبًا تنازليًا وَفْق أولوية الاستهداف، كما يمكن تقسيم الوحدات التوزيعية بمنطقة الدراسة ضمن ثلاث مجموعات أساسية، هى: مجموعة الوحدات التوزيعية عالية الاستهداف التي يقل بها إجماليّ المسافات المرجحة عن ٠.٨٤ مليون كم، وتضم وحدات وسط المحافظة والوحدات متوسطة الاستهداف التي تتراوح بها إجماليّ المسافات المرجحة بين ٠.٨٤ إلى أقل من ١.٢٤ مليون كم والوحدات منخفضة الاستهداف التي ترتفع بها إجماليّ المسافات المرجحة عن ١.٢٤ مليون كم، وتضم محافظات غرب المحافظة وشمال غربها، كما استطاعت

الدراسة رصد مدى أستفادة الجناة من الخصائص الاقتصادية ومستويات الوصاية ومستويات التفكك الاجتماعيّ المرصودة بواسطة الدراسة الميدانية.

إمكانية فرز العوامل المدخلة بوصفها متغيرات مستقلة مؤثرة في معدلات الجريمة؛ لتحديد العوامل صاحبة التأثير، واستبعاد العوامل غير المؤثرة؛ اعتمادًا على نتائج اختبار F، العوامل الفرعية الممثلة لمعايير الدراسة البالغ عددها تسعة عشر عاملًا إلى عدد عشرة عوامل هي نسبة السكان الحاصلين على دخل شهريّ أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه ونسبة السكان الذين ينتمون لأسر تمتلك وحدات سكنية تزيد قيمتها السعرية عن مليون جنيه، ونسبة السكان الذين قاموا بتغيير محل إقامتهم في أثناء الثلاث سنوات الماضية ونسبة السكان الوافدين، ونسبة السكان المنتمين لأسر تقيم بمنزل منفصل، ونسبة السكان المنتمين لأسر يشارك أفرادها جميعهم في قوة العمل، ونسبة السكان المقيمين بشوارع تعاني من انخفاض مستوى الإضاءة أو انعدامها، ونسبة السكان الذين ينتمون لأسر تقيم بمناطق ذات استخدام أرض مختلطة، أضف إلى ذلك نسبة الجناة الذين نفذوا عمليات سرقة داخل الوحدات التوزيعية التابع لها محل إقامتهم.

حددت الدراسة الوحدات التوزيعية عالية الاستهداف في إحدى عشرة وحدة توزيعية هي رمل أول، ورمل ثانٍ وباب شرقي وكرموز وسيدى بشر بحرى وسيدى بشر قبلى والجمرك والسيوف بحرى والسيوف قبلى وسيدي جابر والمندرة، واستطاعت رصد مدى أستفادة الجناة من الخصائص الاقتصادية ومستويات الوصاية ومستويات التفكك الاجتماعيّ المرصودة للوحدات عالية الإستهداف فوفْقاً لمعيار الحالة الاقتصادية أستفاد الجناة المستهدفون وحدات هذه المجموعة من ميزة الدخل المرتفع، وارتفاع نسبة المساكن التي تزيد قيمتها عن مليون جنيه ووَفْقاً لمعيار مستوى الوصاية أستفاد الجناة المستهدفون وحدات هذه المجموعة من ارتفاع نسبة الوحدات المستأجرة، وارتفاع نسبة الأسر التي يعمل أفرادها جميعهم، وفقاً لمعيار التخفي أستفاد الجناة من ميزة ارتفاع نسبة السكان المقيمين بنطاقات ذات استخدام أرض مختلطة بوصفها مؤشرًا لقدرة الجاني على التخفي (فائدة)، ووَفْقًا معيار محل إقامة الجاني أستفاد الجناة المسهدفون وحدات هذه المجموعة من ميزة إقامتهم بهذه الوحدات وميزة معرفتهم بالأهداف بوصفها نتيجة لوجودها ضمن مساحة الوعي المختصة بهم.

حددت الدراسة الوحدات منخفضة الاستهداف في الساحل الشمالي والعامرية ومينا البصل وبرج العرب وحددت أهم السمات التي جعلت منها وحدات غير مستهدفة (بؤر باردة) ويأتي في مقدمة هذه الخصائص انخفاض مستوى سهولة الوصول والاتصال بينها وبين بقية

وحدات المحافظة؛ إذ تحتل جميعها ذيل القائمة في مصفوفة الوصول والاتصال المحسوبة وَفْق معيار أدنى مسافة أضف الي ذلك تمتع أغلب وحدات هذه المجموعة بسمات المجتمع الريفيّ أو البدويّ المغلق؛ الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نسبة أفراد العينة المنتمين لأسر يعمل أفرادها جميعهم إلى أدنى مستوياته على مستوى ووفقاً لمعيار التفكك الاجتماعيّ أستفاد الجناة المستهدفون بعض وحدات تلك المجموعة من ميزة ارتفاع نسبة الحراك السكنيّ المقاسة بواسطة نسبة السكان الذين قاموا بتغيير محل اقامتهم في أثناء السنوات الثلاث الماضية ونسبة السكان، ووَفْقًا لمعيار مستوي الوصاية أستفاد الجناة المستهدفون وحدات تلك المجموعة من ارتفاع نسبة الأسر التي تسكن وحدات سكنية منفصلة ووَفْقًا لمعيار إمكانية التخفي أستفاد الجناة من انخفاض مستوى الإضاءة بوحدات هذه المجموعة

المراجع:

أولًا: مراجع باللغة العربية:

١) أحمد بن عايض أحمد عسيري، دور التصميم العمرانيّ للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الأمن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٤ م.

٢) حامد محمد الطاهر، الأبعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان في السودان، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الخرطوم، السودان ٢٠١٤ م.

٣) حسن محمد حسونة، جغرافية الجريمة فى محافظة الإسكندرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥م.

٤) ديوان عام محافظة الإسكندرية، مكتبة مركز دعم اتخاذ القرار، الدليل الإحصائيّ السنويّ لمحافظة الإسكندرية، بيانات منشورة، ٢٠١٧م)

٥) سحر عوض الزينى، الأبعاد المكانية والجغرافية في المملكة العربية السعودية، ندوة جغرافية الجريمة، جامعة المنيا، ١٠ مارس – ٢٠١٤، مصر.

٦) محمد أحمد السوداني، بناء وحدات توزيعية مستحدثة وعلاقتها بمعدلات جرائم القتل العمد في محافظة الاسكندرية "دراسة في جغرافية الجريمة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية"، مجلة كلية الآداب، جامعة قناة السويس، العدد الثالث ، ٢٠١٨م .

٧) محمد إبراهيم رمضان، الأساليب الكمية والنظام الإحصائيّ Spss في معالجة البحوث الإنسانية، أسس وتطبيقات باستخدام الحاسب الآليّ، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠١٤، ص ١٣٥ : ١٤٠.

٨) محمد المغاوري محمود موسى، الوظيفة الصناعية وأثرها على النمو العمرانيّ بمحافظة الإسكندرية خلال القرن العشرين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٣م.

٩) محمد مدحت جابر، مسرح الجريمة" منظور جغرافيّ لدعم دور الشرطة"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٠، العدد ١، الكويت ٢٠٠٢م .

١٠) مديرية أمن الإسكندرية، تقارير الأمن العام، جداول توزيع الجنايات بأقسام محافظة الإسكندرية، بيانات غير منشورة، خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ م.

١١)وفاء عوض الحارثي، الخصائص المكانية لمواقع الجرائم الإرهابية فى المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على مدينة الرياض، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣ م.

١٢)ثانيًا: مراجع بلغات غير العربية:

13)Baltagi, Badi H., Seuck Heun Song, and Won Koh. "Testing panel data regression models with spatial error correlation." *Journal of econometrics* 117.1 (2003): 123-150.

14)Bernasco, Wim, and Floor Luykx. "Effects of attractiveness, opportunity and accessibility to burglars on residential burglary rates of urban neighborhoods." *Criminology* 41.3 (2003): 981-1002.

15)Bernasco, Wim, and Paul Nieuwbeerta. "How do residential burglars select target areas? A new approach to the analysis of criminal location choice." *British Journal of Criminology* 45.3 (2005): 296-315.

16)Cahill, Meagan, and Gordon Mulligan. "Using geographically weighted regression to explore local crime patterns." *Social Science Computer Review* 25.2 (2007): 174-193.

17)Crowe, Timothy. *Crime prevention through environmental design*. Butterworth-Heinemann, 2000.

18)Hipp, John R., et al. "Crimes of opportunity or crimes of emotion? Testing two explanations of seasonal

change in crime." *Social Forces* 82.4 (2004): 1333-1372.

19) Kikuchi, George. *Neighborhood structures and crime: a spatial analysis*. LFB Scholarly Pub. LLC, 2010.

20) Kumar, M. Vijaya, and C. Chandrasekar. "Spatial-Temporal Analysis of Residential Burglary Repeat Victimization: Case Study of Chennai City Promoters Apartments, INDIA." *International Journal of Research and Reviews in Computing Engineering* 1.3 (2011): 101-111.

21) Malczewski, Jacek, and Anneliese Poetz. "Residential burglaries and neighborhood socioeconomic context in London, Ontario: Global and local regression analysis." *The Professional Geographer* 57.4 (2005): 516-529.

22) McNulty, Thomas L., and Steven R. Holloway. "Race, crime, and public housing in Atlanta: Testing a conditional effect hypothesis." *Social Forces* 79.2 (2000): 707-729.